

Distr.  
GENERAL

E/CN.16/2007/2  
3 April 2007

ARABIC  
Original: ENGLISH

المجلس الاقتصادي  
والاجتماعي



اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية  
الدورة العاشرة  
جنيف، ٢١-٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧  
البند ٢ من جدول الأعمال المؤقت

النهوض ببناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان وموجه نحو التنمية:  
التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة حصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات

تقرير أعده الأمين العام<sup>(١)</sup>

طلب المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٤٦/٢٠٠٦، إلى الأمين العام إبلاغ اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بحصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات وذلك كجزء من تقريره السنوي إلى اللجنة.

وهذا التقرير يمثل مسعى لاستعراض وتقييم التقدم المحرز على الصعيدين الدولي والإقليمي في مجال تنفيذ حصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وهو يلخص المعلومات التي قدمتها الكيانات الداخلة في منظومة الأمم المتحدة وفي غيرها حول الجهود المبذولة في عام ٢٠٠٦ لتنفيذ حصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات، وذلك بغية إشراك الغير في أفضل وأجدى الممارسات والاطلاع على الدروس المستفادة. ويسعى التقرير أيضاً لتعيين الحواجز والقيود ويتقدم بجملة من التوصيات لاتخاذ إجراءات بشأنها في ضوء التجربة المكتسبة حتى اليوم.

(١) قدمت هذه الوثيقة في التاريخ المبين أعلاه نتيجة لتأجيل المجلس الاقتصادي والاجتماعي نظره في تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها التاسعة (E/2006/31).

## المحتويات

## الصفحة

٣	.....	أولاً - مقدمة
٥	.....	أولاً - ١ - التزام القمة العالمية لمجتمع المعلومات
٥	.....	أولاً - ٢ - وضع معالم للتقدم
٨	.....	ثانياً - التنفيذ والمتابعة على الصعيدين الإقليمي والدولي
٩	.....	ثانياً - ١ - التنفيذ والمتابعة على المستوى الإقليمي
١٥	.....	ثانياً - ٢ - التنفيذ والمتابعة على الصعيد الدولي
٢٠	.....	ثانياً - ٣ - التقدم المحرز والدروس المستخلصة من تنفيذ خطوط العمل والمواضيع الرئيسية
٢٨	.....	ثالثاً - إجراءات لمزيد التنفيذ
٢٩	.....	رابعاً - التوصيات
٣١	.....	المراجع

## أولاً - مقدمة

١ - التأمّت القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي نظمها الاتحاد الدولي للاتصالات بالنيابة عن منظومة الأمم المتحدة على مرحلتين عقدتا في عام ٢٠٠٣ في جنيف وفي عام ٢٠٠٥ في تونس. وقد اعتمدت المرحلة الأولى من القمة العالمية لمجتمع المعلومات<sup>(٢)</sup>، في إطار إعلان مبادئ جنيف، رؤية مشتركة والتزاماً ببناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان ويتجه نحو التنمية،

"يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفوذ إليها واستخدامها وتقاسمها ويتمكن فيه الأفراد والمجتمعات والشعوب من تسخير كامل إمكاناتهم للنهوض بتنميتهم المستدامة ولتسحين نوعية حياتهم، وذلك انطلاقاً من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بالاحترام الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان"<sup>(٣)</sup>.

٢ - كما اعتمدت مرحلة جنيف للقمة خطة عمل تسعى لترجمة هذه الرؤية إلى أهداف ملموسة وغايات يرام تحقيقها بحلول عام ٢٠١٥ بجانب سلسلة من أحد عشر خطأً من خطوط العمل والمواضيع الرئيسية. وأقرت المرحلة الثانية لقمة تونس حصيلة المرحلة الأولى واعتمدت التزاماً وبرنامج عمل بشأن مجتمع المعلومات، تناول في جملة أمور، مواضيع الآلية المالية وإدارة الإنترنت وتنفيذ حصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. واعترافاً بجهود أصحاب المصلحة المتعددين اللازم بذلها على جميع المستويات لتحقيق أهداف القمة أنشأ برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات آليات واضحة للتنفيذ والمتابعة على الصعد الوطنية والإقليمية والدولية.

٣ - وطلب برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات من المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يراقب متابعة حصيلة مرحلتين جنيف وتونس للقمة على صعيد منظومة الأمم المتحدة. ولهذا الغرض طلب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يستعرض الولاية المنوطة باللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بما في ذلك تعزيز هذه اللجنة أخذاً بعين الاعتبار نهج تعددية أصحاب المصلحة<sup>(٤)</sup>.

٤ - واعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في دورته الموضوعية المعقودة في تموز/يوليه ٢٠٠٦، قراراً<sup>(٥)</sup> عنوانه "متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات واستعراض اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية" قرر. بموجبه أنه يتعين على اللجنة المذكورة أن تقدم مساعدة فعالة إلى المجلس بوصفه جهة التنسيق في عملية متابعة حصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات على نطاق المنظومة وأن يسدي المشورة في هذا الشأن عن طريق أمور منها تقديم توصيات إلى المجلس بغرض النهوض بتنفيذ حصيلة القمة. وتحقيقاً لهذه الغاية يتعين على اللجنة:

• استعراض وتقييم التقدم المحرز على الصعيدين الدولي والإقليمي في تنفيذ خطة العمل والتوصيات والالتزامات الواردة في الوثائق التي تمثل حصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛

(٢) انعقدت القمة العالمية لمجتمع المعلومات على مرحلتين: عقدتا في جنيف أثناء كانون الأول/ديسمبر

٢٠٠٣ وفي تونس أثناء تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥. وحصيلة الوثائق متاحة على الموقع: <http://www.itu.int/wsis/>.

(٣) ألف ١ - "رؤيتنا المشتركة لمجتمع المعلومات"، إعلان مبادئ جنيف.

(٤) الفقرة ١٠٥، برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات.

(٥) E/2006/46.

- تقاسم أفضل وأجدى الممارسات والدروس المستخلصة وتعيين العقبات والقيود التي تواجه والتدابير والمبادرات التي تتخذ للتغلب عليها والإجراءات المهمة الرامية إلى تعزيز تنفيذ حصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛
- التشجيع على الحوار وتوطيد الشراكات بالتعاون مع الصناديق والبرامج والوكالات المتخصصة الملائمة التابعة للأمم المتحدة إسهاماً في تحقيق أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتنفيذ حصيلتها واستخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وتحقيق الغايات الإنمائية المتفق عليها دولياً بمشاركة الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة وسائر المنظمات الدولية وفقاً للأدوار والمسؤوليات المختلفة التي تضطلع بها".

٥- استناداً إلى هذه الخلفية واستشراً لقرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي قررت اللجنة في دورتها التاسعة أن تختار " النهوض ببناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان وموجه نحو التنمية بغية تعزيز الفرص الرقمية التي تتاح للجميع" بوصف ذلك هو الموضوع الجوهرى لبرنامج عملها للفترة ٢٠٠٦-٢٠٠٨. وللإسهام في فهم أفضل للقضايا وللمساعدة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أثناء مداولتها في دورتها العاشرة دعت أمانة الأونكتاد إلى عقد اجتماع لفريق تابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية<sup>(٦)</sup>. وذلك بالتعاون مع منظمة اليونسكو في باريس في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦.

٦- ويهدف هذا التقرير إلى توفير نظرة عامة عن التقدم المحرز في تنفيذ حصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي، مقدماً أمثلة عن الممارسات الحسنة والفعالة بغية تقاسم أفضل وأجدى الممارسات والدروس المستخلصة<sup>(٧)</sup>. ولكي يتسنى إعداد هذا التقرير، سعت أمانة لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية للحصول على معلومات بشأن التنفيذ من الكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة المعنية بالموضوع والمكلفة بتنفيذ حصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وبحلول أواسط شباط/فبراير ٢٠٠٧، تلقت الأمانة ردوداً

(٦) تقرير هذا الفريق متاح بوصفه ورقة معلومات أساسية بلغة رسمية واحدة فقط (E/CN.16/2007/CRP1).

(٧) هناك تحليلات أشمل وأكثر تفصيلاً متاحة في عدد من التقارير الرئيسية التي تستبين معالم التقدم في مختلف أبعاد مجتمع المعلومات. وهناك عدد من التقارير التي بوشرت في عام ٢٠٠٦ لرصد الاتجاهات والسياسات. ومن بين هذه التقارير "تقرير عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات وضعه الاتحاد الدولي للاتصالات بالاشتراك مع الأونكتاد و"المعلومات العالمية وتكنولوجيا الاتصالات لأغراض التنمية" الذي وضعه البنك الدولي و"نحو مجتمعات المعرفة" الذي وضعته اليونسكو. و"اقتصاد المعلومات لعام ٢٠٠٦" الذي وضعه الأونكتاد والذي يشدد بقوة أيضاً على متابعة وتنفيذ حصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وهناك عدد من المواقع الإلكترونية وقواعد البيانات والمراسد التي تشكل مصادر قيمة لآخر المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز في مختلف المجالات. وتعتبر قاعدة البيانات المتعلقة باستعداد الحكومة الإلكترونية التي وضعتها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وقاعدة بيانات تقييم القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي وضعها الاتحاد الدولي للاتصالات ومدخل أمن المعلومات الإلكترونية ونجاح الموقع الخاص بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بوابة المرصد التابعة لليونسكو المتعلقة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات والمرصد العالمي التابع لمنظمة الصحة العالمية والخاص بالصحة الإلكترونية أمثلة شاهدة في هذا الشأن.

من ١٦ كياناً<sup>(٨)</sup>. ويستند هذا التقرير كذلك إلى استنتاجات الفريق التابع للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية وإلى التقارير الوطنية التي أسهم بها الأعضاء في اللجنة المذكورة وإلى مادة أخرى ذات علاقة بالموضوع. وبالنظر إلى كون الفترة الحقيقية للتنفيذ تقتصر على نحو ١٤ شهراً فإن معظم الأنشطة المتصلة بعملية متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات ما تزال في مراحلها الأولية من التنفيذ. ويبرز التقرير القدر الممكن من أنشطة التنفيذ التي يشترك فيها أصحاب المصلحة المتعددون على جميع المستويات. وتبين في التقرير التوصيات التي مصدرها اجتماع الفريق والدارسات التي أجرتها هيئات الخبراء ذات الشأن.

## أولاً - ١ - التزام القمة العالمية لمجتمع المعلومات

٧ - سلم قادة العالم، في كلتا المرحلتين للقمة العالمية لمجتمع المعلومات، بأن مزايا ثورة تكنولوجيا المعلومات قد توزعت بشكل غير متكافئ اليوم بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية وداخل المجتمعات. ودعت القمة إلى تحويل الهوة الرقمية إلى فرصة رقمية تتاح للجميع ولا سيما لأولئك الذين هم عرضة للتخلف عن الركب وعرضة للتهميش.

٨ - ومبادئ إعلان جنيف<sup>(٩)</sup>. والالتزام تونس<sup>(١٠)</sup> يدعوون كافة أصحاب المصلحة إلى العمل معاً من أجل تحسين سبل الحصول على المعلومات والهياكل الأساسية للاتصالات وتكنولوجيات الاتصالات فضلاً عن المعلومات والمعارف، وبناء القدرة، وزيادة الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإيجاد بيئة تمكينية على جميع المستويات، وتطوير وتوسيع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز واحترام التنوع الثقافي، والاعتراف بدور وسائط الإعلام، والتصدي للأبعاد الخلقية لمجتمع المعلومات، والتشجيع على التعاون الدولي والإقليمي.

## أولاً - ٢ - وضع معالم للتقدم

٩ - يزداد في البلدان النامية الوصول إلى تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات، ويعدّ هذا الازدياد سريعاً بالنسبة إلى الهاتف المتنقل كما أن توزع خدمات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات يكتسي بالتدرج طابع التكافؤ. والفجوة في معدلات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية

(٨) هي إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو)، ومنظمة العمل الدولية، والاتحاد الدولي للاتصالات، والأونكتاد، واليونسكو، وبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الأمم المتحدة - المثل، والبنك الدولي، ومنظمة الصحة العالمية والمنظمة العالمية للأرصاد الجوية، ومحفلة إدارة الإنترنت، وصندوق التضامن الرقمي.

(٩) القمة العالمية لمجتمع المعلومات، الوثيقة WSIS-03/GENEVA/DOC/4-E، وكانون الثاني/يناير ٢٠٠٣: <http://www.itu.int/wsis/docs/geneva/official/dop.html>.

(١٠) القمة العالمية لمجتمع المعلومات، الوثيقة WSIS-03/Tunis/Doc/7-E، تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥: <http://www.itu.int/wsis/docs2/tunis/off/7.html>.

تضييق شبيهاً فشيئاً بالنسبة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية مثل خطوط الهاتف الثابت والهاتف المتنقل وأجهزة التلفزيون. واستناداً إلى معدلات النمو الراهنة، يحتمل بلوغ هدف القمة العالمية لمجتمع المعلومات المتمثل في وصول نصف السكان في العالم إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحلول عام ٢٠٠٨ على الأقل فيما يتعلق بالهاتف المتنقل. بيد أن الفجوات واضحة فيما يتصل بالتكنولوجيا الأحدث مثل الجيل الثالث من الهاتف المتنقل (3G). ونتيجة لذلك تطورت شبكة الإنترنت وفق مسلكين مختلفين هما: مسلك عريض النطاق بالنسبة للغني والآخر ضيق النطاق بالنسبة للفقير.

## أولاً - ٢ - ألف - تقدم كبير في مجال الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها

١٠ - استأثرت البلدان النامية، في عام ٢٠٠٥، بنسبة تزيد على ٦٠ في المائة من الخطوط الهاتفية في العالم (فيما يخص الهاتف الثابت والهاتف المتنقل) بعد أن كانت هذه النسبة أقل من ٢٠ في المائة في عام ١٩٨٠<sup>(١١)</sup>. وبحلول أواخر عام ٢٠٠٥، بلغ عدد المشتركين أصحاب الهاتف المتنقل في جميع أنحاء العالم ٢,١٧ مليار مشترك أي نحو ثلث سكان العالم (الاتحاد الدولي للاتصالات ٢٠٠٦). وكان النمو قوياً بصورة خاصة في أفريقيا حيث زاد عدد المشتركين من ١٥ مليون في عام ٢٠٠٠ إلى أكثر من ١٣٥ مليون في عام ٢٠٠٥. وعلى مر الزمن تقلصت بشكل كبير الفجوة في النفاذ إلى الهاتف المتنقل بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية.

١١ - كما كان النمو في استخدام الإنترنت مثيراً للإعجاب. إذ ازداد عدد مستخدمي الإنترنت في العالم زيادة هائلة أثناء العقد الأخير بحيث فاق بحلول عام ٢٠٠٥ المليار نسمة. ونما الاستخدام العالمي للإنترنت بنسبة ١٠٦ في المائة أثناء الفترة الفاصلة ما بين عام ٢٠٠٠ وعام ٢٠٠٥. وكانت معدلات النمو أعلاها في المناطق التي ما تزال فيها معدلات الوصول إلى الإنترنت منخفضة. فعلى سبيل المثال وفي أفريقيا حيث تمثل معدل النفاذ إلى الإنترنت فقط في ٣,٢ في المائة في أواخر عام ٢٠٠٥، نما استخدام الإنترنت بما يزيد على ٦٠٠ في المائة أثناء الفترة نفسها.

١٢ - وأحد العوامل الرئيسية التي أدت إلى تحقيق هذه المكاسب المهمة هو التخفيض في أسعار الاتصالات السلكية واللاسلكية<sup>(١٢)</sup>. ومن بين المخططات التي اتسمت هي الأخرى بأهميتها ما تمثل في جعل الاتصالات الهاتفية بواسطة الهاتف المتنقل في المتناول. فعلى سبيل المثال وفي عام ٢٠٠٤، ٨٨ في المائة من المشتركين في الهاتف الجوال في أفريقيا استغلوا الخدمات المدفوعة مسبقاً المكيفة على نحو يلائم الأسواق المنخفضة الدخل<sup>(١٣)</sup>.

## أولاً - ٢ - باء - الفجوة الرقمية تبقى واسعة ما بين البلدان وداخلها

١٣ - بالرغم من أن الفجوة الفاصلة بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية في النفاذ إلى استخدام الهاتف المتنقل قد تقلصت على مر الزمن، إلا أن معدل هذا النفاذ في الاقتصادات النامية يظل أدنى من نظيره في البلدان المتقدمة.

(١١) البنك الدولي (٢٠٠٦).

(١٢) الاتحاد الدولي للاتصالات/الأونكتاد (٢٠٠٦).

(١٣) الأونكتاد (٢٠٠٦ ب).

ففي بعض هذه البلدان يفوق معدل النفاذ ١٠٠ في المائة على حين أنه في نصف البلدان النامية يقل عن ١٠ في المائة. وهناك فجوة كبيرة لا تزال قائمة في مجال النفاذ إلى استخدام الإنترنت، حيث تستأثر الاقتصادات المتقدمة بأكثر من نصف عدد مستخدمي الإنترنت في جميع أنحاء العالم على حين أن نحو ثلث الاقتصادات النامية يستأثر بمعدل نفاذ يقل عن ٥ في المائة. وهناك فجوة قائمة أيضاً على صعيد نوع الجنس وهي متواصلة في أغلبية البلدان، المتقدمة منها والنامية على حد سواء. والبيانات التي قام الاتحاد الدولي للاتصالات وغيره من الجهات بجمعها تبين أن معدلات النسوة المتاح لهن الوصول إلى الإنترنت لا يرتفع بصورة تلقائية بارتفاع المعدلات الوطنية للنفاذ إلى الإنترنت. وهذا الاختلال في التوازن ربما لا يشمل الهواتف الخلوية في جنوب أفريقيا حيث يصل معدل استخدام النسوة للهواتف الخلوية وملكيتهن لها إلى ما يساوي تقريباً المعدلات الخاصة بالرجال<sup>(١٤)</sup>.

١٤ - وهناك أيضاً فجوة واسعة في النطاق العريض الدولي للإنترنت فيما بين المناطق المتقدمة والمناطق النامية في العالم. إذ إن نحو ٨٠ في المائة من النطاق العريض الدولي بكامله كان مستخدماً من قبل أوروبا وأمريكا الشمالية في عام ٢٠٠٥، على حين لا تستأثر أفريقيا إلا بـ ٠,٣ في المائة منه، برغم أنها تؤوي ١٤ في المائة من السكان في العالم. وهذه الفجوة الكبيرة في النطاق العريض الدولي تعوق التوزيع الكفء للإنترنت وهي بصدد ترك العديد من البلدان والمناطق متخلفة عن الركب في مجال الاقتصاد العالمي للمعلومات. وفي العديد من البلدان النامية، يعني الافتقار لمحتوى محلي للإنترنت والتطبيقات أن أغلبية الوصول الإلكتروني يتم عن طريق مواقع الشبكة في الخارج مما يسفر عما يسمى بمشكلة البريد الساخن وعن طريق هذا البريد فإن الرسائل الإلكترونية التي يوجهها مستخدم في سيراليون إلى مستخدم آخر توجه خارجياً باستخدام نطاق عريض دولي عالي القيمة. وإن شح النطاق العريض الدولي لا يعني فقط ارتفاعاً في الأسعار بل يعني كذلك أن تجربة الإنترنت تكون بطيئة وتقييدية على الأغلب. وتتفاقم هذه المشكلة بالنسبة للعديد من البلدان النامية بحكم أن وصولها إلى الشبكات الأساسية للإنترنت غالباً ما يكون خاضعاً لترتيبات تكون بموجبها تكلفة ربط حركة الإنترنت ما بين البلدان النامية وشبكة الإنترنت العالمية يتحملها المستخدمون في البلدان النامية دون سواهم.

١٥ - كما أن الدراسات الحديثة<sup>(١٥)</sup> خلصت إلى أن العديد من التطبيقات المرتآة لمجتمع المعلومات هي تطبيقات ممكنة بالدرجة الأولى من خلال الوصول إلى نطاق عريض. وأظهر تقرير الاقتصاد المعلوماتي لعام ٢٠٠٦<sup>(١٦)</sup> أن عدد المشتركين في النطاق العريض في البلدان النامية ازداد بنحو ١٥ في المائة في النصف الأخير من عام ٢٠٠٥ فبلغ ١٥٨ مليون مشترك. في حين نمت التوصيلية العريضة النطاق التجارية نمواً ملحوظاً في الاتحاد الأوروبي، على سبيل المثال، من ٥٣ في المائة من المؤسسات في عام ٢٠٠٤ إلى ٦٣ في المائة في عام ٢٠٠٥. ومن ناحية أخرى هناك ما يقل عن ١ في المائة من المؤسسات في ٤٨ بلداً من أصل ٧١ بلداً نامياً خضعت للدراسة تمتلك نطاقاً عريضاً بدلاً من توصيلها بشبكة الإنترنت عبر خطّ هاتفي. والنفاذ إلى الإنترنت عالي السرعة يمكن أن يسهم في

(١٤) هيور وآخرون (٢٠٠٥)، فودافون، ٢٠٠٥.

(١٥) انظر على سبيل المثال الأونكتاد (٢٠٠٦). والاتحاد الدولي للاتصالات/الأونكتاد.

(١٦) الأونكتاد (٢٠٠٦) ب.

النمو الاقتصادي ويزداد الاعتراف به بوصفه هدفاً من أهداف السياسات الهامة المتوخاة في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء.

١٦ - ثم إن البلدان النامية بصدد اتخاذ خطوات لتلافي حالة النقص في النطاق العريض الدولي للإنترنت عن طريق الارتباط بواسطة شبكات الألياف البصرية المدفونة في قاع البحر ما أمكن ذلك. وعلى سبيل المثال أنهت ملديف - البلد الواقع في المحيط الهندي، مؤخراً وصلتين أساسيتين للإنترنت بشبكة الألياف الكائنة في كل من سري لانكا والهند. وفي غرب أفريقيا هناك عدد من البلدان الواقعة على ساحل المحيط الأطلسي جرى ربطها في عام ٢٠٠٢ باستخدام كابل مدفون في قاع البحر من صنف SAT-3/WASC مما أتاح لها أولى تجربة لها بالتوصيلية عن طريق استخدام الألياف البصرية فائقة السرعة.

### ثانياً - التنفيذ والمتابعة على الصعيدين الإقليمي والدولي

١٧ - طلبت خطة عمل جنيف من المؤسسات الدولية والإقليمية أن "تقوم، بحلول عام ٢٠٠٥، بوضع الاستراتيجيات الخاصة بها لاستعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية ... وأن تنشر، كل في مجالات اختصاصها، وبما في ذلك في موقعها على شبكة الويب، معلومات موثوقة مقدمة من أصحاب المصلحة ذوي الصلة عن تجاربهم الناجحة في مجال شيوع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات". أما فيما يخص أعمال المتابعة والتقييم فقد طلبت من المنظمات الدولية والإقليمية "أن تعد تقييماً وأن تقدم تقريراً على أساس منتظم حول النفاذ الشامل لجميع الشعوب إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بغية توفير الفرص المتكافئة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية".

١٨ - وينص برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات على ما يلي:

"على الصعيد الإقليمي:

يمكن للمنظمات الحكومية الإقليمية المشتركة، بناء على طلب الحكومات، وبالتعاون مع سائر أصحاب المصلحة، القيام بتنفيذ أنشطة القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتبادل المعلومات وأفضل الممارسات على المستوى الإقليمي، كما يمكنها تسهيل المناقشات حول السياسات العامة بشأن استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل التنمية مع التركيز على تحقيق الأهداف والمقاصد الإنمائية المتفق عليها دولياً بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية؛

يمكن للجان الأمم المتحدة الإقليمية، بناء على طلب الدول الأعضاء وفي إطار ميزانيتها المعتمدة، تنظيم أنشطة إقليمية لمتابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات بالتعاون مع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على فترات معقولة، كما يمكن لها أن تساعد الدول الأعضاء بتزويدها بالمعلومات التقنية واللازمة لإعداد الاستراتيجيات الإقليمية وتنفيذ نتائج المؤتمرات الإقليمية؛

من رأينا أن وجود نهج يقوم على مشاركة العديد من أصحاب المصلحة واشتراك القطاع الخاص والمجتمع المدني والأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية في تنفيذ الأنشطة الإقليمية للقمة هو ضرورة أساسية.

على الصعيد الدولي، بالنظر إلى أهمية تهيئة بيئة تمكينية:

ينبغي أن يراعى في تنفيذ ومتابعة نتائج مرحلتي جنيف وتونس للقمة ما جاء في وثائق القمة من مواضيع وخطوط عمل أساسية؛

ينبغي أن تقوم كل وكالة من وكالات الأمم المتحدة بالتصرف في إطار ولايتها واختصاصاتها، وبناء على مقررات هيئتها الإدارية، وفي حدود الموارد المعتمدة؛

ينبغي أن تتضمن أنشطة التنفيذ والمتابعة مكونات مشتركة بين الحكومات وبين أصحاب المصلحة المتعددين.

## ثانياً - ١ - التنفيذ والمتابعة على المستوى الإقليمي

١٩- اعتمدت معظم اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة خطة عمل لتنفيذ حصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وتستخدم هذه الخطط كخرائط طريق في سبيل التنفيذ الإقليمي لحصيلة القمة العالمية المذكورة فضلاً عن الأهداف الإنمائية بما فيها الأهداف المنصوص عليها في إعلان الألفية. وتضع هذه الخطط أولويات وغايات وأطر زمنية تقوم على أساس الظروف المحددة الخاصة بكل منطقة. وتم إلى حد كبير تنسيق عملية وضع هذه الخطط من قبل اللجان الإقليمية من خلال المشاورات بين أصحاب المصلحة المتعددين. وعموماً ما تتبع هذه الخطط نهج المراحل في التنفيذ لغاية ٢٠١٥ مع تضمين هذه الخطط آليات للمتابعة لتأمين الرصد والتقييم على أساس منتظم.

## أفريقيا

٢٠- اعتمدت خطة العمل الإقليمية الأفريقية بشأن اقتصاديات المعرفة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥<sup>(١٧)</sup>. ومن المقرر إجراء تنفيذ ومتابعة مرة كل خمس سنوات بإشراف لجنة الاتحاد الأفريقي واللجنة الاقتصادية لأفريقيا والبنك الأفريقي للتنمية. وقد أنشئت لجنة توجيهية لتقوم بتنظيم مؤتمرات إقليمية مرة كل سنتين تركز لتقييم تنفيذ القرارات الصادرة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات وخطة العمل الإقليمية الأفريقية بشأن اقتصاديات المعرفة، بالاستناد إلى تقارير وطنية وقطاعية ودون إقليمية يقوم بإعدادها جميع أصحاب المصلحة. كما أنشئت لجان لأصحاب المصلحة المتعددين على المستويين الوطني ودون الإقليمي لرصد عمليات التنفيذ. وتشجع اللجان الوطنية

(١٧) وُضع الإطار الخاص بخطة العمل الإقليمية الأفريقية بشأن اقتصاديات المعرفة بناء على طلب المؤتمر التحضيري الإقليمي الأفريقي الثاني لاجتماع القمة العالمية لمجتمع المعلومات وهو المؤتمر الذي عقد في أكرا، بغانا، في الفترة من ٢ إلى ٤ شباط/فبراير ٢٠٠٥.

على الاجتماع مرة كل سنة لاستعراض وتقييم التقدم المحرز، فيما تشجّع اللجان دون الإقليمية على تنظيم مؤتمرات بشأن متابعة حصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات قبل المؤتمر الإقليمي لرصد وتنسيق التنفيذ.

٢١- ومن بين العوائق التي تعترض عملية التنفيذ والتي تم الوقوف عليها القيود المفروضة على الموارد المالية والافتقار للموارد البشرية المؤهلة المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات<sup>(١٨)</sup> وأثناء المؤتمر الوزاري الأول المعني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للاتحاد الأفريقي، المعقود في نيسان/أبريل ٢٠٠٦ في أديس أبابا تقرر أن يضطلع البنك الأفريقي للتنمية واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بدعمها سائر الوكالات التابعة للأمم المتحدة فضلاً عن المصارف الإنمائية القارية ودون الإقليمية، بأنشطة لحشد الموارد. وتم الوقوف كذلك على الحاجة إلى مجموعة من الخبراء لدعم التنفيذ على الصعد الوطنية ودون الإقليمية والإقليمية.

٢٢- وقد انعقد مؤتمران اثنان في عام ٢٠٠٦ في كل من مراكش<sup>(١٩)</sup> وتونس<sup>(٢٠)</sup> على التوالي، بشأن السياسات والاستراتيجيات الرامية إلى توجيه الاستثمار المحلي والأجنبي وإلى الجمع بين المشاريع المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمستثمرين. ويتوقع أن ينظم هذان المؤتمران مرة كل سنة.

٢٣- وقامت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالشراكة مع كيانات أخرى، بتقديم المساعدة لأكثر من ٢٨ بلداً أفريقياً من أجل وضع استراتيجيات وطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وهذه اللجنة ساعية مع عدد من هذه البلدان للبدء في التنفيذ. وسوف يناقش الاجتماع الخامس للجنة الإعلام الإنمائي التابعة للجنة الاقتصادية لأفريقيا والذي سيعقد في أيار/مايو ٢٠٠٧ التنفيذ على المستويين الوطني ودون الإقليمي وسيقدم بتوصيات في هذا الشأن.

٢٤- وما فتئت الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، ولا سيما اللجنة الإلكترونية التابعة لها، تؤدي دوراً رئيسياً في مجال رسم السياسات وتنفيذها. ومن بين أهم مشاريعها المشروع المتمثل في "مبادرة المدارس الإلكترونية" وهو مسعى متعدد الأقطار ومتعدد أصحاب المصلحة صمم من أجل إكساب الشبان الأفارقة مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في أكثر من نصف مليون مدرسة من المدارس الابتدائية والثانوية عبر القارة. وسوف تزود هذه المدارس بالمرافق الأساسية، ومعدات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والوصول إلى التطبيقات الملائمة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وللمحتوى الرقمي وسيوفر لها المدرسون المدربون تدريباً حسناً. وهدفها الرئيسي هو تأمين أن تلعب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات دوراً هادفاً في تعزيز الأوضاع التعليمية والصحية في القارة الأفريقية. ومبادرة المدارس الإلكترونية التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا ستنفذ على مراحل ثلاث طيلة فترة عشر سنوات وتشارك فيها من ١٥ إلى ٢٠ بلداً في كل مرحلة. والمبادرة عبارة عن شراكة بين الحكومات والمنظمات الإقليمية والدولية مثل مجلس البحوث العلمية والصناعية في جنوب

(١٨) (الاتحاد الأفريقي ٢٠٠٦) تنفيذ خطة العمل الإقليمية الأفريقية بشأن اقتصاديات المعارف.

(١٩) المحفل الدولي بشأن استراتيجيات المعلومات والاستثمار، ١-٣ آذار/مارس ٢٠٠٦.

(٢٠) تكنولوجيا المعلومات للجميع، تونس +١: الاستثمار المتصل بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في

أفريقيا، ٢٦-٢٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

أفريقيا، ورابطة التعلم والبنك الدولي والاتحاد الدولي للاتصالات ومجلس البحوث الطبية في جنوب أفريقيا فضلاً عن القطاع الخاص بما في ذلك مؤسسات هيولت باكرد وميكروسوفت وأوراكل سيسكو.

٢٥- وأثناء المرحلة الأولى من المبادرة سيقوم "المشروع التوضيحي للمدارس الإلكترونية التابعة للشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا" بإنشاء ورصد ست مدارس إلكترونية تابعة للشراكة المذكورة في كل بلد من البلدان الستة عشر المشاركة في المرحلة الأولى وهي: أوغندا وبوركينا فاسو والجزائر وجنوب أفريقيا ورواندا والسنغال وغابون وغانا والكاميرون وكينيا وليسوتو ومالي ومصر وموريشيوس وموزامبيق ونيجيريا.

### جنوب آسيا والمحيط الهادئ

٢٦- تؤوي منطقة المحيط الهادئ الآسيوية البعض من الرواد العالميين في مجال تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها، ولكن هناك عدد من البلدان التي تخلفت عن الركب من حيث الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها. وقد حددت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ العراقيين الرئيسية العديدة التي تقف في وجه سدّ الفجوة الرقمية<sup>(٢١)</sup> بما في ذلك الافتقار إلى سياسات متماسكة ومتكاملة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والأطر التنظيمية، وانعدام وعي أصحاب المصلحة، بمن فيهم واضعو السياسات، بمزايا تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة للتنمية الاجتماعية والاقتصادية؛ وانخفاض مستوى المهارات أو القدرات لدى أصحاب المصلحة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانخفاض مستويات التعاون والتنسيق في مجال وضع السياسات وتنفيذها لدى الجهات المعنية ومنها الكيانات الحكومية.

٢٧- ومتابعة منها لحصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات والاتصالات وضمن جهودها المبذولة لمساعدة البلدان الأعضاء فيها على تضييق الفجوة الرقمية اعتمدت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في عام ٢٠٠٦ "خطة عمل إقليمية صوب مجتمع المعلومات في آسيا والمحيط الهادئ". وقد صيغت هذه الخطة من خلال عملية تشاورية شارك فيها نحو ٦٠٠ فرد يمثلون ٥٠ حكومة و ٣٥ منظمة دولية والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية. وفي وقت سابق لعملية وضع خطة العمل الإقليمية، نظمت حلقات استعراض إقليمية معنية بخطة العمل المدرجة في إطار القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعد دون الإقليمية لجمع مدخلات تتعلق بمجالات الاهتمام الخاصة داخل المنطقة. ووضعت في نطاق الخطة خارطة طريق لتنفيذ خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات والمواضيع الأساسية المتعلقة بها، بوضع أهداف لها أولوية منقسمة إلى ثلاث فئات المفروض إنجازها في الأجل القصير (نهاية عام ٢٠٠٧) والأجل المتوسط (نهاية عام ٢٠١٠) والأجل الطويل (نهاية عام ٢٠١٥).

٢٨- وقامت معظم البلدان في المنطقة بإنشاء إدارات أو وزارات تُعنى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتضطلع بتنفيذ جدول أعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. بالإضافة إلى ذلك قامت حكومات عديدة بإنشاء فرق عمل معنية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومجالس أو لجان لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إسداء المشورة بصدد السياسات والاستراتيجيات على الصعيد الوطني ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات

(٢١) (اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ ٢٠٠٦) خطة العمل الإقليمية نحو مجتمع

للمعلومات في منطقة آسيا والمحيط الهادئ.

والاتصالات. ويعكف العديد من أقل البلدان نمواً والبلدان الجزرية الصغيرة في المحيط الهادئ وبلدان نمر اقتصاداتها بمرحلة تحول على وضع استراتيجياتها الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

### غرب آسيا

٢٩- قامت اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا بإعداد "خطة عمل لبناء مجتمع معلومات في غرب آسيا". وحددت الخطة البعض في المجالات التالية ذات الأولوية للتنفيذ: (١) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الاقتصادية؛ (٢) تطوير خدمات الحكومة الإلكترونية؛ (٣) تمكين المنظمات غير الحكومية العربية العاملة في مجال مجتمع المعلومات؛ (٤) تطوير بني تحتية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية؛ (٥) تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (٦) تمكين المرأة على صعيد مجتمع المعلومات؛ (٧) القياسات المتعلقة بمجتمع المعلومات؛ (٨) تعزيز المحتوى العربي الرقمي؛ (٩) تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في ميدان التعليم والبحوث العلمية؛ و(١٠) تنمية وصول المجتمعات المحلية مع التأكيد على المهمشين والمعوقين.

٣٠- وفيما يتعلق بآليات التنفيذ والمتابعة تقترح الخطة إنشاء لجنة توجيهية تقوم بتوفير رؤية شاملة وتحدد التوجه في مجال السياسات العامة وتنفيذ السياسات وتصمم الأطر العملية وتتقدم بخطى بديلة عند اللزوم. ومن شأن أمانة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا أن تساعد اللجنة التوجيهية على الاضطلاع بالأنشطة الإدارية وتنسيق البرامج ورصد التقدم دورياً. وستوفر لكل برنامج فريق استشاري يتألف من منسق للبرنامج وخبير في الميدان ومساعد للبحوث. وسوف يعمل الفريق الاستشاري على تحقيق التناغم بين المشاريع القائمة والأفكار الجديدة المتعلقة بالمشاريع ويقدم تقريراً دورياً إلى اللجنة التوجيهية حول التقدم المحرز. وتشدد خطة العمل أيضاً على مستوى التنسيق الوطني ودون الإقليمي. وسوف ينشأ محفل شراكة إلكترونية يسمى بالشراكة الإلكترونية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ليساعد في التشاور حول المشاريع وفي إيجاد الفرص التمويلية. ويقترح تطوير الشراكة الإلكترونية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بحيث يتحول إلى أداة أكثر تطوراً من أدوات الاتصال الإلكتروني المباشر تستضيف "مجتمعات التطبيق" الإلكترونية ممثلة لمختلف أصحاب المصلحة.

٣١- ويركز العمل الذي تقوم به حالياً اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا على النهوض بالمحتوى العربي الرقمي والسياسات والاستراتيجيات في مجال الحكومة الإلكترونية وتوفير حل للبرامجيات المفتوحة المصدر بالنسبة للقطاع العام في المنطقة العربية وبناء القدرات التي تمكن من وضع السياسات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فضلاً عن الشبكات المعرفية من خلال نقاط الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفائدة المجتمعات المحرومة.

### أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٣٢- اعتمد هذا الإقليم "خطة العمل الإقليمية لمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي" eLAC2007. وتعتمد هذه الوثيقة وتوسّع نطاق المبادرات الإقليمية الجارية بما يتفق مع السياسات والمشاريع الوطنية وتحدد ثلاثين هدفاً من الأهداف الواجب تحقيقها في الفترة ما بين ٢٠٠٦ و٢٠٠٧. وتغطي هذه الأهداف

مسألة الوصول والشمولية الرقمية وبناء القدرات وخلق المعارف والشفافية العامة والفعالية وصكوك السياسة العامة والبيئة التمكينية.

٣٣- وسوف تضطلع كل من إكوادور والبرازيل وترينيداد وتوباغو والسلفادور (مع قيام إكوادور بالتنسيق) بالعمل في آلية للمتابعة الإقليمية لخطة العمل الإقليمية لغاية مؤتمر المتابعة الوزاري الذي سيعقد في السلفادور في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧. وقد أنشئت ثمانية من الأفرقة العاملة في مجالات الاتصالات والتكنولوجيات البديلة والبرامجيات والشبكات الخاصة بالبحوث والتعليم وصناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والحكومة الإلكترونية وأطر التمويل والأطر التشريعية وتقوم كل دولة عضو بالتنسيق بين العاملين في كل فريق. وطلب من كل بلد أن يعين جهة وطنية للتنسيق للمشاركة في الأفرقة العاملة. وتستخدم الأفرقة العاملة الفضاء التعاوني الافتراضي ([www.elac2007.info](http://www.elac2007.info)) الذي طوّرتة اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للاضطلاع بأعمالها. كما يُطلب من آلية المتابعة الإقليمية تقديم تقارير دورية مسبقة تتعلق بخطة العمل الإقليمية إلى كل بلد في المنطقة وإلى المنظمات الدولية والإقليمية المعنية بعملية تنفيذ الخطة.

٣٤- وأثناء المؤتمر الثاني بشأن تنفيذ خطة العمل الإقليمية لمجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي (eLAC2007)، المعقود بالتوازي مع محفل مجتمع المعلومات الوزاري للاتحاد الأوروبي - ومنطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وفي شهر نيسان/أبريل ٢٠٠٦، قامت هذه الأخيرة، بدعم مالي من مشروع "lis@" للجنة الأوروبية<sup>(٢٢)</sup> بالإعلان عن أنها ستسهم بما قدره ١٠٠٠٠ دولار من دولارات الولايات المتحدة في العمل الأولي لكل فريق عامل. وتم تشجيع الأفرقة العاملة على العمل عن كثب مع جهات التنسيق الوطنية فضلاً عن غيرها من الأجهزة الدولية والإقليمية ذات العلاقة بالموضوع. وسيجري التقييم الشامل في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٧.

٣٥- وتسعى اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في اضطلاعها بالأنشطة المتصلة بتنفيذ حصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات للتعاون عن كثب مع الهيئات الدولية الأخرى مثل مرصد مجتمع المعلومات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفعالية فرقة العمل المشتركة بين الوكالات المعنية بالحكومة الإلكترونية والتعاون الأمريكي اللاتيني لشبكة البحوث.

## أوروبا

٣٦- بذلت اللجنة الاقتصادية لأوروبا جهوداً جبارة من أجل إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في برنامج عملها في مجالات التجارة والحكومة الإلكترونية والبيئة والنقل ورسم السياسات وعلى هذا النحو تشكل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءاً لا يتجزأ من أنشطتها في المنطقة.

---

(٢٢) برنامج LIS@ برنامج للتعاون الاستراتيجي تابع للجنة الأوروبية يهتم أوروبا وأمريكا اللاتينية ويهدف إلى تعزيز التنمية الاقتصادية ولمشاركة المواطنين في مجتمع المعلومات العالمي.

٣٧- ومن بين الجهود الآتفة الذكر ما يُبذل في مجال التجارة الدولية. فهناك ما يزيد على ٥ مليارات من الوثائق التي تعالج كل سنة بتكلفة سنوية تقدر بما يزيد على ٢٥٠ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة. وأثناء المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، أقر مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية خارطة طريق للمضي قدماً "بالتجارة الغنية عن الورق". واعتمد المركز معياراً جديداً لوثائق التجارة الإلكترونية العالمية للأمم المتحدة لغرض الوثائق التجارية الرقمية. وسوف ييسر هذا المعيار التجارة الدولية ويوطد الأمن في سلسلة التوريد الدولية عن طريق تبادل بيانات أقل من حيث الكم ولكنها أفضل من حيث النوع يمكن لأحر التكنولوجيا القائمة على أساس الإنترنت أن تستوعبها. وأقر المركز إطاراً جديداً للتعاون يشجع على مشاركة شركات القطاع الخاص المهتمة بدعم معايير مركز الأمم المتحدة لتيسير التجارة والأعمال التجارية الإلكترونية من خلال أدوات البرامج الحاسوبية. وقد عكفت اللجنة الاقتصادية الأوروبية التابعة للأمم المتحدة، بوصفها أمانة المركز، على تطوير مجموعة أدوات، بالتعاون مع اللجان الإقليمية الأخرى التابعة للأمم المتحدة، تجعل وثائق التجارة الوطنية متاحة من خلال ملف على الإنترنت.

٣٨- وقدمت اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة مساهمات مهمة في إيجاد تسويات عملية للحكومة الإلكترونية خاصة في مجال الإدارة البيئية حيث يجري تطوير أدوات إلكترونية لتعزيز وصول عامة الناس إلى المعلومات البيئية وتشجيع الديمقراطية الرقمية. وقد أنشئت فرقة عمل معنية بأدوات المعلومات الإلكترونية للنهوض ببيئة تشريعية وتنظيمية وبيئة لوضع السياسات العامة في مختلف أنحاء المنطقة. وتشجع فرقة العمل على تبادل الخبرات المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتيسير المشاركة العامة في المسائل البيئية. ومن بين الممارسات التي تقوم الفرقة العاملة بتعقبها التشاور العام الإلكتروني حول تطبيقات وتصاريح التخطيط. يوفر مركز تبادل المعلومات آرهوس الخاص بالديمقراطية البيئية (<http://aarhusclearinghouse.org>) محفلاً لجمع ونشر وتبادل المعلومات والممارسات الحسنة ذات الصلة بالاتفاقية بشأن الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى القضاء في المسائل البيئية (اتفاقية آرهوس) بشأن تنفيذ المبدأ ١٠ من إعلان ريو المتعلق بالبيئة والتنمية.

٣٩- كذلك فإن المحفل العالمي للمواءمة بين الأنظمة المتعلقة بالسيارات والتابع للجنة الاقتصادية للأمم المتحدة يقوم بتطوير أنظمة نقل ذكية بهدف تحسين أمان السيارات وأدائها البيئي. وقد أدرجت بالفعل بعض أنظمة النقل الذكية في الأنظمة الخاصة بالسيارات للجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة.

٤٠- وفي إطار البرنامج الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا اتخذت اللجنة الاقتصادية لأوروبا التابعة للأمم المتحدة مبادرة رائدة بإنشاء فريق عامل معني بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي هذا السياق، تم الاضطلاع بأنشطة إقليمية لبناء القدرة فيما يتعلق بوضع السياسات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والجوانب القانونية للسياسة العامة الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٤١- بالإضافة إلى ذلك تسهم اللجنة الاقتصادية لأوروبا في رفع مستوى الوعي بالفجوة الرقمية التي تؤثر على المرأة في إطار القمة العالمية لمجتمع المعلومات وتشجع على استخدام مؤسسات الأعمال الصغيرة التي تديرها نسوة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتمثل حلقات العمل التدريبية بشأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات جزءاً

لا يتجزأ من برنامج القدرات في إطار الفريق العامل المعني بالمرأة والاقتصاد والتابع للبرنامج الخاص المعني باقتصادات وسط آسيا.

## ثانياً-٢- التنفيذ والمتابعة على الصعيد الدولي

### المجلس الاقتصادي والاجتماعي

٤٢- قام المجلس الاقتصادي والاجتماعي، في قراره ٤٦/٢٠٠٦ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ بتحديد الكيفية التي سيشرف بها على متابعة حصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات متابعة تشمل المنظومة بأسرها. وقرر المجلس أن يتم الاضطلاع بهذه الأنشطة في سياق الاستعراض الذي يقوم به سنوياً لتنفيذ ومتابعة أهم قمم الأمم المتحدة في الجزء الخاص بالتنسيق من أعماله. وسوف تساعد اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المجلس بالعمل مركزاً للتنسيق في المتابعة الشاملة للمنظومة بأسرها.

٤٣- ولتتمكن اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من أداء هذه المهام الإضافية، اتخذ المجلس قراراً يقضي بوجوب تعزيز القدرة الموضوعية للجنة من خلال المشاركة الفعلية والمهادفة للدول الأعضاء وضرورة توسيع عضوية اللجنة المذكورة بإضافة عشرة أعضاء جدداً تحقيقاً لهذا الغرض. وتم - في الدورة التنظيمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي المعقودة في شباط/فبراير ٢٠٠٧ - انتخاب أعضاء جدد.

٤٤- كما أقر المجلس ترتيبات مؤسسية مؤقتة لمشاركة المنظمات غير الحكومية التي تعتمد القمة العالمية لمجتمع المعلومات وكيانات المجتمع المدني وكيانات القطاع الخاص التي تعتمد القمة العالمية لمجتمع المعلومات على صعيد عمل لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، فساعدت بذلك على كفالة الالتزام الهادف والمستدام من قبل أصحاب المصلحة غير الحكوميين في عملية متابعة القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

### لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

٤٥- قامت أمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بالتعاون مع كيانات أخرى تابعة للأمم المتحدة، بتنظيم سلسلة من المشاورات المفتوحة والتي ساهم فيها أصحاب المصلحة المتعددون، حول طرائق متابعة حصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات وذلك خلال الدورة التاسعة للجنة المعقودة في الفترة من ١٥ إلى ١٩ أيار/مايو ٢٠٠٦.

٤٦- واستجابة للقرار الصادر عن المجلس الاقتصادي والاجتماعي والذي يُبرز دور نهج أصحاب المصلحة المتعددين في متابعة حصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات، دعت اللجنة، من خلال أمانة الأونكتاد، المجتمع المدني والقطاع الخاص إلى توفير إسهامات لدورتها العاشرة، وسوف تتاح هذه الإسهامات على موقع اللجنة على الإنترنت.

٤٧- وأثناء التثام الفريق التابع للجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في باريس في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، عيّن المشاركون عدداً من التحديات التي تواجهها عملية متابعة حصيلة القمة

العالمية لمجتمع المعلومات. ومن هذه التحديات ما يلي: (١) المجالات الموضوعية وخطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي هي "بيان" بالقضايا الأساسية منذ عام ٢٠٠٣. واعتباراً لتسارع التقدم التكنولوجي قد يتعين أن تعالج القضايا الجديدة التي تُطرح؛ (٢) ولا توجد أي آلية رسمية للمتابعة تتعلق بموضوع الآليات المالية؛ و(٣) يتميز تنفيذ حصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات اللامركزية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية. وقد شددت اللجنة على الأهمية التي يكتسبها حصول أمانتها على المعلومات الضرورية من كيانات الأمم المتحدة التي تشترك في عملية التنفيذ فضلاً عن سائر أصحاب المصلحة في مجتمع المعلومات بغية مساعدة لجنة تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على الاضطلاع بولايتها.

### الفريق التابع للأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات

٤٨ - أنشئ فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات من قبل مجلس الرؤساء التنفيذيين التابع للأمم المتحدة استناداً إلى توصيات الأمين العام. وهو يتألف من الأعضاء في مجلس الرؤساء التنفيذيين جميعهم ويعمل في ظل الرئاسة التي يتعاقب عليها الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ويتمثل الغرض الرئيسي لفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات في تيسير تنفيذ حصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات داخل منظومة الأمم المتحدة. ويسعى الفريق لتحقيق الانسجام بهدف تسوية القضايا الموضوعية والقضايا المتعلقة بالسياسة العامة واجتتاب التكرار وتعزيز فعالية منظومة الأمم المتحدة في الوقت الذي يقوم فيه بإذكاء الوعي العام بغايات وأهداف مجتمع المعلومات العالمي. ولتحقيق القدر الأقصى من الفعالية اتفق الفريق على خطة عمل يركز في إطارها جهوده الجماعية المبذولة كل عام على موضوع واحد أو موضوعين شاملين وعلى عدد قليل من البلدان المختارة.

٤٩ - ويسعى فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات لجعل جهود منظومة الأمم المتحدة التي تُبذل موجّهة لتوسيع نطاق الوصول إلى الاتصالات من خلال مراكز المجتمع المحلي لوسائط الإعلام، ومحلات الاتصالات اللاسلكية وما إلى ذلك. واستناداً إلى المؤهلات التي يملكها كل عضو من أعضاء الفريق سوف يركز فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات أيضاً على التطبيقات ذات الصلة بالصحة الإلكترونية والسياحة الإلكترونية. كما سيبحث الفريق استراتيجيات الاستعداد الإلكتروني والسياسات المتوخاة في بلد أو بلدين التي سيقترحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من أجل وضع مجموعة أدوات شاملة لتمكين البلدان النامية من الاستفادة من مزايا مجتمع المعلومات.

### كيانات الأمم المتحدة

٥٠ - هناك كيانات وبرامج تابعة للأمم المتحدة ولها علاقة بالموضوع قامت بالتبليغ بالمجموعة العريضة من الأنشطة المتصلة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات<sup>(٢٣)</sup> ويجري الاضطلاع بالعديد من هذه الأنشطة في نطاق ولايتها

(٢٣) إن الموجز الكامل للأنشطة التي تظطلع بها مختلف كيانات الأمم المتحدة ذات العلاقة بالموضوع، متاح بوصفه تقريراً بمعلومات أساسية (E/CN.16/2007/CRP.2) ويتاح أيضاً من خلال موقع اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على موقع الشبكة العالمية.

الحالية وبرامج ومجالات الاختصاص بالتعاون مع شركاء إنمائيين على الصعيد الوطنية والإقليمية والدولية. وهي تشمل على الهياكل الأساسية لأغراض التنمية (الاتحاد الدولي للاتصالات)، بناء القدرة (اليونسكو، الأونكتاد)، تدابير أُتخذت في ميدان الأمن السيبراني وبناء الثقة (اليونسكو، الأونكتاد)، تدابير في ميدان الأمن السيبراني وبناء الثقة (الاتحاد الدولي للاتصالات)، وبرامج الحكومة الإلكترونية (الأمم المتحدة - إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة)، وأنشطة التجارة الإلكترونية (الأونكتاد)، والصحة الإلكترونية (منظمة الصحة العالمية)، والتوظيف الإلكتروني (منظمة العمل الدولية)، والزراعة الإلكترونية (منظمة الأغذية والزراعة)، والعلوم التكنولوجية (اليونسكو، الأونكتاد)، والبيئة الإلكترونية (منظمة الصحة العالمية)، والعمالة الإلكترونية (منظمة العمل الدولية)، والزراعة الإلكترونية (منظمة الأغذية والزراعة)، والعلوم الإلكترونية (اليونسكو، الأونكتاد)، والبيئة الإلكترونية (المنظمة العالمية للأرصاد الجوية)، والتنوع الثقافي والهوية الثقافية والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي (اليونسكو)، ووسائط الإعلام (اليونسكو)، والأبعاد الخلقية لمجتمع المعلومات (اليونسكو). والأنشطة الراهنة التي تضطلع بها بعض البرامج المتخصصة مثل تطوير المعلومات وبرامج المعلومات لأغراض التنمية التابعة للبنك الدولي أو العمل المتعلق بالحكم الديمقراطي الخاص ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وثيقة الارتباط بمواضيع القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وهناك وكالات وكيانات عديدة بصدد زيادة توضيح بؤرة تركيزها وأولوياتها لكي تقوم بالإدماج الاستراتيجي لوثائق حصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات في برامج عملها.

٥١ - والوكالات الرائدة في عملية القمة العالمية لمجتمع المعلومات، ونخص بالذكر منها الاتحاد الدولي للاتصالات واليونسكو وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واصلت القيام بدور ميسر في تنفيذ خطوط العمل ذات الصلة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات. وقامت هذه الكيانات الثلاثة، بالتعاون مع وكالات وكيانات الأمم المتحدة، في شباط/فبراير ٢٠٠٦ بتنظيم أول اجتماع تشاوري يتعلق بالتيسير الشامل وقد اعتمد هذا الاجتماع الاختصاصات المتعلقة بالمنظمين/الميسرين والوكالات الرائدة لغرض خطوط العمل. وقام معظم الميسرين/المنظمين بعقد ما لا يقل عن اجتماع ميسر واحد بحلول شباط/فبراير ٢٠٠٧. وقد حضر هذه الاجتماعات أصحاب المصلحة من ذوي الشأن على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية يمثلون جهات منها الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. ونتيجة لهذه الاجتماعات ولما قامت به الأفرقة العاملة الافتراضية اللاحقة وُقِّعت معظم خطوط العمل في تحديد مواضيع ثانوية أو مجالات تركيز ذات أولوية سيتم تنفيذها. وهناك العديد من ميسري خطوط العمل يقومون بخلق شبكات لربط المجموعات التي تُعنى بالممارسات من أصحاب المصلحة المتعددين ترتبط بتنفيذ خطوط عمل كل مجموعة منها. وسوف يلتزم الاجتماع الثاني لميسر خطوط العمل في ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٧.

### المجتمع المدني ودوائر الأعمال وشراكات أصحاب المصلحة المتعددين

٥٢ - أدى المجتمع المدني دوراً أساسياً في القمة العالمية لمجتمع المعلومات وهو يواصل أداء دور مهم في ميدان الدعوة لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية والحد من الفقر والتمكين والعدالة الاجتماعية وحقوق الإنسان. وعلى المستوى الشعبي، تقوم المنظمات غير الحكومية بدور نشط في تنفيذ العديد من المشاريع والبرامج. وهناك العديد من برامج المجتمع المدني التي تعنى بالتنمية الاجتماعية وبنشر مراكز الاتصالات والاتصالات الريفية بما في ذلك الإذاعة المحلية والتشجيع على استخدام البرمجيات الحرة والمفتوحة. وعلى الرغم من

عديد برامج ومشاريع المجتمع المدني التي قدمت إلى قاعدة بيانات القمة العالمية لمجتمع المعلومات - الاتحاد الدولي للاتصالات لم تحدد حتى الآن آلية شاملة للتبليغ من المجتمع المدني.

٥٣ - ثم إن الأعمال التجارية ليست مجرد صاحبة مصلحة رئيسية في عملية وزع المرافق الأساسية بل هي أيضاً قوة دافعة رئيسية في مجال التطور التكنولوجي. فالنمو الأسّي في استخدام الهواتف الخلوية على الصعيد العالمي أتاح المعلومات وسبيل الاتصال للعديد من الأشخاص الذين كانوا مستبعدين فيما مضى من الاقتصاد العالمي. "فخدمة فقراء العالم بما يفيدهم" (٢٤) غداً طرحاً تجارياً بالنسبة لعدد من الشركات المتعددة الجنسيات العاملة بالتعاون مع الحكومات والمنظمات الدولية والإقليمية وغيرها من الشركاء في التنمية من خلال القيام بتطوير هواتف متنقلة منخفضة التكلفة وحواشيب محمولة وفتح مراكز مجتمعية لتقليل التكنولوجيا. وهناك مبادرة حديثة العهد تتمثل في "50x15" (٢٥). تسعى لتطوير تكنولوجيا جديدة وحلول تتيح الوصول إلى شبكة الإنترنت بتكلفة معقولة وفي المتناول وتوفير قدرة لربط ٥٠ في المائة من سكان العالم بحواشيب بحلول عام ٢٠١٥.

٥٤ - وهناك عدد من شركات أصحاب المصلحة المتعددين قامت أثناء مؤتمر القمة لمجتمع المعلومات وبعدها. من الأمثلة على ذلك مشروع "ربط العالم" (Connect the World) (٢٦) الذي أطلقه الاتحاد الدولي للاتصالات في حزيران/يونيه ٢٠٠٥ و٢٢ شريكاً مؤسساً. والمشروع يهدف إلى المساعدة على توسيع نطاق الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لنحو ٨٠٠.٠٠٠ قرية ومليار نسمة في جميع أنحاء العالم لا ربط لهم بأي خط هاتفي. ويشمل الموضوع حالياً أكثر من ٥٠ شريكاً من الحكومات ومن القطاع الخاص والمنظمات الدولية والإقليمية فضلاً عن المجتمع الدولي. وأنشئت من خلال مشروع ربط العالم في عام ٢٠٠٦ شركات مهمة تشمل شراكة جديدة ما بين الاتحاد الدولي للاتصالات و"غرامين" لتعزيد طاقة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتمويل البالغ الصغر لتمكين الفقراء من خلال "شبكة التمكين من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات". وهناك عدد من المشاريع السابقة تم الإعلان عنها في نطاق هذه الشبكة بما في ذلك الجهود الرامية إلى تطبيق نموذج هاتف قرية "غرامين" ليشمل بلداناً أخرى ومبادرة صادرة عن كونسرتيوم جديد يتخذ من كامبرج بالمملكة المتحدة قاعدة له يسمى "Enclusion" لتطوير حلول توصيلية ريفية منخفضة التكلفة.

٥٥ - ومن الأمثلة الحسنة على المشاريع الملموسة الشراكة القائمة بين مؤسسة "غرامين" بالولايات المتحدة الأمريكية ونوكيا التي تتيح "مجموعات لوازم الهاتف الخاصة بالقرى" معروضة للبيع في الأسواق الناشئة. وكل مجموعة لوازم تشمل على هاتف متنقل معزز بجهاز التقاط ومحلول لإعادة الشحن. وبوسع عملاء التمويل البالغ الصغر شراء مجموعات اللوازم هذه من خلال مؤسسة التمويل البالغ الصغر التابعين لها عن طريق الحصول على قرض يسدد من عوائد الأعمال التجارية. ويصبح العميل عندئذ مشغلاً لهاتف من هواتف القرية ويستأجر استخدام الهاتف على أساس كل مكاملة يجريها مع أشخاص في المجتمع المحلي الذي ينتمي إليه.

.C.K. Prahalad, The Fortune at the Bottom of the Pyramid, Wharton School Publishing, 2005 (٢٤)

Launched by AMD, in partnership with Telmex, WYSE, Lenovo, Micorsoft, Samsung, and (٢٥)

.Inveneo

.http://www.itu.int/partners/index.html (٢٦)

## التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية

٥٦- استهل التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية في كوالالمبور في يومي ١٩ و ٢٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٦ بدعم من أمانة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية<sup>(٢٧)</sup> والمتوقع أن يصبح مساهماً مهماً في تنسيق وتنفيذ خطوط العمل الأحد العشر التابعة للقمة العالمية لمجتمع المعلومات وخاصة من خلال المساهمة بمُدخل من أصحاب المصلحة المتعددين في العمليات الحكومية الدولية.

٥٧- وقرر مجلس الاستراتيجية التابع للتحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية التركيز في البداية على استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في سبيل تعزيز المجالات العامة الأربعة التالي ذكرها: ١- التعليم، ٢- الصحة، ٣- تنظيم المشاريع، و٤- الإدارة. والتحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات وهو شبكة جامعة لعدة شبكات، سيعمل فيما يتوقع، من أجل أداء المهمة المنوطة به من خلال توفير محفل عالمي جامعي ومتعدد أصحاب المصلحة ومنطلق للحوار والدعوة لرسم السياسات الشاملة للقطاعات من خلال حفز أصحاب المصلحة المتعددين والشراكات ذات التوجه العملي والشبكات الإقليمية التي تحظى بالتشجيع ويحميها غطاء التحالف.

٥٨- وفي عام ٢٠٠٦، اضطلع التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية بالعمل التحضيري، بقصد وضع الأسس اللازمة لعمله الموضوعي في المستقبل. ويلاحظ أن الشبكات الإقليمية (في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي ومنطقة آسيا - والمحيط الهادئ وأفريقيا وأوروبا والدول العربية والبلدان المارة اقتصاداتها بمرحلة تحول) في جملة مبادرات أخرى، وشبكات أصحاب المصلحة (المتألفة من الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والبرلمانيين والحكومات المحلية والسلطات الإقليمية وأصحاب المصلحة من الجنسين) هي بصدد التشكيل. والشبكة الإقليمية الأولى التي أنشئت تمثلت في الشبكة الآسيوية للمحيط الهادئ التابعة للتحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية وتم تشكيلها في الاجتماع الأول المعقود بشأن التحالف المذكور الخاص بمنطقة آسيا والمحيط الهادئ والذي التأم في مدينة شنغهاي، في جمهورية الصين الشعبية في ١٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦.

٥٩- بالإضافة إلى ذلك، قوبلت الدعوة الموجهة بشأن اقتراحات بخصوص جماعات الخبرة الفنية برد إيجابي وأنشئت عدة مبادرات للشراكة الرائدة بغطاء من التحالف العالمي من أجل حشد الموارد المشتركة وحفز العمل المشهود على صعيد مجالات التركيز الأربعة للتحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية. وهذه المبادرات هي تحقيق الربط الأفضل بالنطاق العريض بالنسبة لأفريقيا، وجهاز التنمية الحاسوبية و Telecentre 2.0 - Scaling من أجل النجاح عالمياً.

٦٠- ومن المتوخى قيام التحالف بتوفير مدخلات من أصحاب المصلحة المتعددين في الحوار المتعلق بالسياسات العامة الذي سيجري على صعيد اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.

(٢٧) يرأس التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية المسؤول التنفيذي الأول سابقاً عن

مؤسسة إنتل (Intel).

## شراكة المعرفة العالمية

٦١- إن شراكة المعرفة العالمية، التي أسست في عام ١٩٩٧، هي شبكة لأصحاب مصلحة متعددين تنهض بالابتكار والتطوير في مجال المعارف لأغراض التنمية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية وهي تعمل على الصعيد العالمي وفي سبع مناطق هي: أفريقيا وأوروبا الوسطى والشرقية، وشرق آسيا، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وأوقيانوسيا وجنوبي آسيا. وتتألف هذه الشبكة من ١٠٠ عضو ينتمون إلى ٤٠ بلداً يمثلون القطاع العام والقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني. وتديره لجنة تنفيذية منتخبة وتدعمه أمانة تتخذ من كوالالمبور في ماليزيا قاعدة لها.

٦٢- وشراكة المعرفة العالمية كانت جهة من الجهات الرئيسية التي قامت بتنظيم أنشطة رئيسية موازية في كل من قمة جنيف وقمة تونس. واستراتيجياتها لعام ٢٠١٠ تركز على سبل الوصول إلى المعرفة والتعليم والحد من الفقر وحشد الموارد. وتشمل أنشطتها عقد منتديات لتقاسم المعرفة تتخللها منتجات وحلول مبتكرة، وسمرة الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين لأغراض تقاسم المعارف ورفع كفاءة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض المبادرات الإنمائية. وتعزيز الابتكار في مجال استخدام وامتلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض المبادرات الإنمائية وتقاسم المعارف. وتيسير حشد الاستثمارات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية على الصعيد المحلي والوطنية والعالمية؛ والتأثير في السياسات العامة والأطر التنظيمية والرأي العام.

## ثانياً -٣- التقدم المحرز والدروس المستخلصة من تنفيذ خطوط العمل والمواضيع الرئيسية

## ألف - خطوط العمل

٦٣- تحقق تقدم ملحوظ في عام ٢٠٠٦ في تحديد المجالات ذات الأولوية بالنسبة لتنفيذ خطوط عمل القمة العالمية لمجتمع المعلومات وإقامة علاقات تلاحم بين مختلف أصحاب المصلحة. ويبرز القسم الوارد أدناه البعض من مجالات الأولوية هذه.

دور سلطات الإدارة العامة وأصحاب المصالح في النهوض بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (جيم ١) والإدارة الإلكترونية (جيم ٧) بتيسير من إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة

٦٤- اعتماداً على الاستنتاجات والتوصيات التي تمخضت عنها المشاورات المتعلقة بخطوط العمل جيم ١ وجيم ٧ الحكومة الإلكترونية، والتشاور المباشر الذي يسرته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التابعة للأمم المتحدة تم تحديد المجالات ذات الأولوية الواردة أدناه:

جيم ١: تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة؛ الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية؛ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرلمانات؛ المشاركة الإلكترونية؛ الشراكات.

جيم ٧ الحكومة الإلكترونية: استراتيجيات الحكومة الإلكترونية؛ نظم الحكومة الإلكترونية؛ قياس الحكومة الإلكترونية؛ إدارة المعارف.

٦٥- قامت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بوضع قائمة بعناوين بريدية لأهم أصحاب المصلحة وتضم هذه القائمة نحو ٢٠٠٠ اسم. وأنشئ موقع على شبكة الإنترنت مكرس لتيسير تنفيذ خطي العمل جيم ١ وجيم ٧ الحكومة الإلكترونية داخل شبكة الأمم المتحدة الإلكترونية للإدارة العامة والمالية. ويوفر هذا الموقع العديد من الموارد ذات العلاقة بالموضوع ويجري تحديثه على أساس منتظم.

الوصول إلى المعلومات والمعارف (جيم ٣) والتعلم الإلكتروني (جيم ٧)، والعلوم الإلكترونية (جيم ٧) والتنوع الثقافي والهوية، والتنوع اللغوي والمحتوى المحلي (جيم ٨)، ووسائط الإعلام (جيم ٩) والأبعاد الخلقية لمجتمع المعلومات (جيم ١٠) وجميعها يسرها اليونسكو.

٦٦- ومن خلال المشاورات الخاصة بأصحاب المصلحة التي يسرها اليونسكو تم تحديد المجالات ذات الأولوية التالية في إطار خطوط العمل هذه:

جيم ٣: المعلومات العامة المشاعة، الوصول إلى المعلومات الرسمية العامة، وصول المجتمعات المحلية، المكتبات والمحفوظات، تنوع نماذج البرمجيات، البحث والتطوير لأغراض وصول الجميع، الوصول المفتوح إلى المعلومات العلمية والإدارة الإلكترونية الخاصة بالسلطات المحلية.

جيم ٧: (التعلم الإلكتروني): تعزيز القدرات على التعلم الإلكتروني في مجال التعليم، أدوات الاتصال والتعلم، سياسات واستراتيجيات التعلم الإلكتروني، المحتوى الرقمي ضمن دائرة التعلم والتعليم والأطر القانونية والمؤسسية، والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين والبحث والتطوير في مجال التعلم الإلكتروني.

جيم ٨: التراث، المحتوى المحلي والتعبيرات الثقافية المعاصرة، التنوع اللغوي، المعارف التقليدية، مجتمع المعلومات الجامع (الشعوب الأصلية، الجنس بنوعيه، والأشخاص ذوو الإعاقة).

جيم ٩: حرية التعبير، التعليم عن طريق وسائط الإعلام ورفع الأمية المعلوماتية، والتدريب في مجال الصحافة، ووسائط الإعلام للمجتمعات المحلية، وتنظيم وسائط الإعلام، ومحفوظات وسائط الإعلام، ومحتوى وسائط الإعلام والإنترنت والبحث.

جيم ١٠: وضع طرائق لتنفيذ خطة عمل جنيف، ترشيد الأبعاد الخلقية لخطوط العمل الأخرى وتصميم وتحقيق الأنشطة الملموسة.

جيم ٧ (العلوم الإلكترونية): نظمت اليونسكو اجتماعاً تشاورياً في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، كان الغرض منه تيسير الاتصالات الأولية والتشارك في المعلومات فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين حول

الأولويات الخاصة بهم والخبرة في مجال التنفيذ. وقرر الاجتماع كذلك أن ينشئ "فريقاً أساسياً خاصاً بأصحاب المصلحة المتعددين" يقوم بتعيين الأنشطة البرنامجية في مجال العلوم الإلكترونية.

#### بناء القدرات (جيم ٤) والبيئة التمكينية (جيم ٦) اللذان ييسرهما برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٦٧- قام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بصفته المنظم/الميسر الموقت، في أيار/مايو ٢٠٠٦، بتنظيم أولى اجتماعات التيسير التي تتعلق بخطة العمل ٤ و٦. وكانت هذه الاجتماعات فرصة نوقشت فيها طرق تعزيز التعاون والتشارك في المعلومات فيما بين مختلف أصحاب المصلحة من أجل الإسهام في التنفيذ الفعال الذي يتولاه أصحاب المصلحة المتعددون. وسعى الاجتماع بالإضافة إلى ذلك إلى تعيين المجالات ذات الأولوية من أجل التركيز المعزز واستكشاف الأفكار المتعلقة بالكيفية التي يمكن بها لفرق خطوط العمل أن تنظم أعمالها.

#### الهياكل الأساسية للمعلومات والاتصالات (جيم ٢) وبناء الثقة والائتمان في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جيم ٥) التي ييسرها الاتحاد الدولي للاتصالات

٦٨- جيم ٢: استناداً إلى المساعي المبسرة لأصحاب المصلحة المتعددين التي بذلها الاتحاد الدولي للاتصالات تم تعيين المواضيع ذات الأولوية التالي ذكرها: (أ) بيان الكيفية التي يمكن بها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن تؤثر على التنمية البشرية ومقدار هذا التأثير؛ (ب) ترشيد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية بما في ذلك إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عمليات الحد من خطر الكوارث من أجل تحقيق التنمية المستدامة؛ (ج) إجراء تحقيقات تتعلق بالعرض والطلب بشأن الخدمات المكيّنة بفضل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ (د) وضع سياسات نموذجية لدعم الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية؛ (هـ) تعزيز القدرات التنظيمية على المستوى الوطني؛ (و) الموازنة بين الأطر القانونية والتنظيمية على المستوى الإقليمي؛ (ز) استحداث آليات تمويلية، ترمي على وجه الخصوص، إلى دعم تطوير الشبكات الوطنية العريضة النطاق بواسطة الشراكات بين القطاعين العام والخاص؛ (ح) تعزيز تنظيم المشاريع المحلية والتقليل من الأخطار وتنفيذ المبادرات وتقاسم المعلومات المتعلقة بمبادرات وزع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٦٩- وتقرر أن يتجه التركيز إلى دعم تنفيذ مبادرات ملموسة وقادرة على التأثير من قبيل المبادرات الإقليمية الـ ٢٥ التي اعتمدها المؤتمر العالمية الخاصة بالاتصالات السلكية واللاسلكية لأغراض التنمية لعام ٢٠٠٦<sup>(٢٨)</sup>. وأنشئ محفل على الموقع الشبكي لخط العمل لتيسير التعاون على المشاريع الكبيرة النطاق.

٧٠- جيم ٥: من خلال مشاورات أصحاب المصلحة المتعددين التي يسرها الاتحاد الدولي للاتصالات، جرى تعيين المجالات ذات الأولوية التالي ذكرها: (أ) وضع إطار نموذجي عام أو مجموعة أدوات يمكن لواضعي السياسات الوطنية أن يستخدموها في سبيل تصميم وتنفيذ الأمن الحاسوبي الوطني أو من أجل حماية الهياكل الأساسية الحيوية للمعلومات؛ (ب) بناء القدرات في مجال تعزيز التشريع المتعلق بالجرائم الحاسوبية، واتفاقية مجلس أوروبا المتعلقة بالجريمة الحاسوبية والإنفاذ، و(ج) تقاسم المعلومات المتعلقة بأفضل الممارسات بشأن تحديد سبل الرصد والإنذار

والتصدي لما يحدث. وأنشئ موقع على شبكة الإنترنت مكرس لشراكات الأمن الحاسوبي العالمي من أجل توفير آخر المعلومات المستجدة عن التنفيذ.

٧١- وفيما يخص آليات التعاون في مجال الأمن الحاسوبي، عقد الاتحاد الدولي للاتصالات اجتماعاً في عام ٢٠٠٦ نظر المشاركون خلاله في التدابير اللازمة اتخاذها على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. وقدم اقتراح مفاده أن تلتزم الحكومات بوضع مذكرة تفاهم بشأن الثقة الإلكترونية لتعزيز التعاون الدولي. وبوشر في عام ٢٠٠٧ مشروع لتعزيز التعاون في سبيل الأمن الحاسوبي ومكافحة حشو الصندوق البريدي الإلكتروني والمقرر أن يتواصل هذا المشروع لمدة أربعة أعوام.

### الأعمال التجارية الإلكترونية (جيم ٧) والعمالة الإلكترونية (جيم ٧)، اللتين ييسرهما الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية

٧٢- استناداً إلى اجتماع التيسير المشترك الذي عقده الأونكتاد ومنظمة العمل الدولية ومركز التجارة العالمية تم تعيين جملة أولية من المجالات ذات الأولوية وهي: دور الابتكار في خلق العمالة التي تدرّ الدخل عن طريق الأعمال التجارية الإلكترونية؛ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، والقضايا المتعلقة بالجنسين؛ وخلق بيئة تمكينية لأغراض اقتصاد المعلومات؛ والمؤشرات الموحدة قياسياً؛ والتجارة الإلكترونية؛ والفجوة الرقمية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض الحد من الفقر؛ ودور النطاق العريض.

### الصحة الإلكترونية (جيم ٧) التي تُيسرها منظمة الصحة العالمية

٧٣- تشمل المجالات ذات الأولوية في مجتمع المعلومات تحسين نُظم المعلومات الصحية؛ وتيسير الوصول إلى المعارف والمعلومات المتعلقة بالصحة والتشجيع على اعتماد المقاييس الدولية لتبادل البيانات الصحية؛ وتعزيز نُظم مواجهة الكوارث ورصد الأمراض المعدية والإنذار بها. وقد أفادت منظمة الصحة العالمية بحدوث تقدم على المستوى الدولي من خلال عملها والدول الأعضاء والشركاء.

٧٤- وقد اعتمدت الدورة الثامنة والخمسون لجمعية الصحة العالمية في أيار/مايو ٢٠٠٥ القرار ج ص م ٢٨/٥٨ القاضي بوضع استراتيجية للصحة الإلكترونية لمنظمة الصحة العالمية. وبالتوازي مع الاتفاقات المعقودة في القمة العالمية لمجتمع المعلومات، بحث القرار الدول الأعضاء على النظر في وضع خطط استراتيجية طويلة الأجل لتطوير وإسداء خدمات الصحة الإلكترونية. ويدعو الحكومات إلى تشكيل هيئات وطنية للصحة الإلكترونية من أجل توجيه وضع الاستراتيجيات والسياسات الخاصة بالصحة الإلكترونية بما في ذلك أمن البيانات والخصوصية وقابلية التبادل والقضايا الثقافية واللغوية والهياكل الأساسية والتمويل والرصد والتقييم. وتوصي منظمة الصحة العالمية كل دولة عضو بإنشاء هيئة على المستوى الوطني معنية بالصحة الإلكترونية تدعمها رسمياً وزارة الصحة وذلك بوصف هذه الهيئة أداة رئيسية في تنفيذ القرار المتعلق بالصحة الإلكترونية.

٧٥- وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٧، نشرت منظمة الصحة العالمية استعراضها العام الأول للصحة العالمية على موقع الشبكة العالمية المكرس للرصد العالمي للصحة الإلكترونية. ويُظهر الاستعراض أن البلدان حققت منجزات كبيرة بفضل ما اتخذته من تدابير ترمي إلى الأخذ بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات في مناولتها للنُظم الصحية

القائمة فيها. وأفادت البلدان عن تحقيق تقدّم في بناء أساس السياسات والاستراتيجيات الخاصة بالصحة الإلكترونية. كما تحقق تقدم حسن في مجال بناء القدرات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لفائدة مهنيي وطلاب الصحة ومعدلات تبني تطبيقات الصحة الإلكترونية والخدمات المعرفية المتعلقة بمهنيي وطلاب الصحة.

٧٦- كما عبّرت البلدان النامية عن الحاجة لانخراط منظمة الصحة العالمية بشكل أكبر في عدد من المجالات التي تحتاج إيلاؤها اهتماماً خاصاً من قبل إدارة الصحة الإلكترونية والسياسات والاستراتيجيات التمكينية ومحتوى الصحة الإلكترونية المتعدد اللغات فضلاً عن القابلية للتبادل والقضايا التي تحوم حول تطوير واعتماد مقاييس الصحة الإلكترونية. وهناك العديد من الدول التي تعمل جاهدة في سبيل تغيير المواقف المتحذرة من التكنولوجيا والتي تقفها القوة العاملة في المجال الصحي نفسها. وإن من الأولوية الرئيسية ما يتمثل في دعم القدرات والحفاظ على الهوية الثقافية وإنماء الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بالنسبة لمن هو في أشد الحاجة إلى ذلك.

### الزراعة الإلكترونية (جيم ٧)، التي تُيسرها منظمة الأغذية والزراعة

٧٧- نظّمت منظمة الأغذية والزراعة عدداً من حلقات العمل الداخلية المعنية بمتابعة حصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات منذ حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ومن بين المشاركين في هذه الحلقات ممثلو أهم المنظمات الإنمائية والفريق العامل المعني بالزراعة الإلكترونية التابع للقمة العالمية لمجتمع المعلومات. وسيعمل مكتب الاتصالات والتنشيط التابع لمنظمة الأغذية والزراعة بوصفه الأمانة للفريق العامل الأنف الذكر. والمقرر أن يُعقد في عام ٢٠٠٧ اجتماع لأصحاب المصلحة المتعددين.

٧٨- وفي الفترة الفاصلة ما بين ١ تشرين الأول/أكتوبر و١٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦، اضطلعت منظمة الأغذية والزراعة بدراسة استقصائية عالمية للزراعة الإلكترونية، كان الهدف منها جمع مدخلات من أصحاب المصلحة المعنيين. ورد أكثر من ٣٠٠٠ مشارك على عدد من الاستبيانات وكان المتوقع الانتهاء من تحليل لهذه الدراسة الاستقصائية بحلول شهر شباط/فبراير ٢٠٠٧. وسوف يُفتح فضاء عمل افتراضي عنوانه "محفّل المعارف الزراعية الإلكترونية" في أيار/مايو ٢٠٠٧ وسوف تُنشأ بوابة للزراعة الإلكترونية على الشبكة العالمية في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٧.

٧٩- وقد تم تحديد عدد من العقبات التي تقف في وجه تيسير وتنفيذ العديد من خطوات العمل، ومن هذه الصعوبات: التداخل الذي يشوب خطوات العمل والقيود المالية التي تعوق مشاركة كيانات المجتمع المدني في عملية التنفيذ والمتابعة.

### باء - المواضيع الرئيسية

#### إدارة الإنترنت

٨٠- بناء على طلب وجهته مرحلة تونس من القمة العالمية لمجتمع المعلومات، دعا الأمين العام للأمم المتحدة إلى "عقد اجتماع للمحفّل الجديد المكرس للحوار بشأن السياسات الخاصة بأصحاب المصلحة المتعددين - المنتدى لإدارة الإنترنت". وعيّن الأمين العام فريقاً استشارياً كلفه بإعداد جدول عمل وبرنامج للاجتماع الأول الذي يعقده منتدى لإدارة الإنترنت. ويتألف هذا الفريق من ٤٦ عضواً ينتمون إلى الحكومات وإلى القطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد التأم الاجتماع الافتتاحي، الذي عنوانه "إدارة الإنترنت لأغراض التنمية" في مدينة أثينا في

الفترة من ٣٠ تشرين الأول/أكتوبر إلى ٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ وحضره نحو ٣٥٠ مشاركاً. وتناول الاجتماع مسائل الانفتاح والتنوع والوصول والأمن مع السعي لتحقيق أهداف شاملة للتنمية وبناء القدرات.

٨١- وهناك مبادرات متعددة تمخّص عنها الاجتماع من بينها إنشاء ما سُمي بـ "التحالفات الدينامية" لتجمعات أصحاب المصلحة من أشخاص ومؤسسات تتشكل للعمل أو التعاون على إنجاز موضوع بعينه أو شيء مهم. ومن بين الشركاء في هذه التحالفات الحكومات والشركات والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الأكاديمية. ويشمل البعض من هذه التحالفات التحالف لوقف حشو الصناديق البريدية الإلكترونية، والتحالفات الدينامية المعنية بالخصوصية والمعايير المفتوحة وشرعة حقوق الإنترنت وحرية التعبير والنهوض بالوصول إلى المعارف.

٨٢- وعُقدت حلقة تقييمية في شباط/فبراير ٢٠٠٧ لتقييم حصيلة أول اجتماع لمنتدى إدارة الإنترنت. واتفق المشاركون عموماً على أن البداية كانت حسنة حيث حفزت على إجراء مناقشات عامة مهمة بشأن قضايا متعددة لها صلة بإدارة الإنترنت وذلك في إطار نقاش مفتوح وتفاعلي أجراه أصحاب المصلحة. وكان هناك تأكيد واسع النطاق لنموذج اجتماع أثينا الذي عقده أصحاب المصلحة المتعددون فضلاً عن الحاجة للحفاظ على شكل مفتوح من أشكال التثام أصحاب المصلحة المتعددين من أجل العملية التحضيرية للاجتماع المقبل. وتم الاتفاق عموماً على أنه ينبغي للاجتماع المقبل أن يُعزز ما تحقق من نجاحات في اجتماع أثينا وأن يُحافظ على التركيز الإنمائي لمنتدى إدارة الإنترنت. ولاحظ المشاركون عديدون أن هناك حاجة لبذل جهود جادة لتأمين المشاركة المتزايدة من البلدان النامية. كما أُشير إلى أن هناك حاجة للتمييز ما بين إدارة الإنترنت وجدول الأعمال الأعم لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية الذي تجرّي مناقشته في محفل أخرى ضمن عملية متابعة لحصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وتم تشجيع الحكومات على أن تضطلع بدور أنشط في صلب منتدى إدارة الإنترنت حيث إن القضايا التي تُعالج تترتب عليها آثار عميقة بالنسبة للنظم والنهج القانونية على صعيد العالم بأسره.

٨٣- ومن المقرر أن يُعقد الاجتماع الثاني لمنتدى إدارة الإنترنت في البرازيل عام ٢٠٠٧. وقد عرضت كل من الهند ومصر استضافة المنتدى عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ على التوالي.

## آليات التمويل

٨٤- أنشئ "صندوق التضامن الرقمي" الطوعي عام ٢٠٠٥ في جنيف كآلية لحشد الموارد المالية لغرض تطوير الهياكل الأساسية وبناء القدرة اللازمة لتضييق الفجوة الرقمية. وينخرط في صندوق التضامن الرقمي ٢٣ عضواً مؤسساً من الحكومات الوطنية<sup>(٢٩)</sup>، والسلطات المحلية<sup>(٣٠)</sup> والمنظمات الدولية<sup>(٣١)</sup> وهي رابطة مسجلة في إطار

(٢٩) تشمل بوركينا فاسو والجزائر وجمهورية تنزانيا المتحدة والجمهورية الدومينيكية والسنغال والصين وغانا وغينيا الاستوائية وفرنسا وكينيا والمغرب والمملكة العربية السعودية وموريتانيا والنيجر.

(٣٠) بما في ذلك داكار (السنغال)، جنيف، (سويسرا)، ليون (فرنسا)، باريس (فرنسا)، سانتو دومينغو (الجمهورية الدومينيكية)، منطقة الرون والألب (فرنسا)، منطقة الباسك (إسبانيا)، ومنطقة بيدمونت (إيطاليا).

(٣١) مثال ذلك المنظمة الدولية للفرانكوفونية.

القانون السويسري. وتُخصّص ٦٠ في المائة من موارد هذا الصندوق لأقل البلدان نمواً و ٣٠ في المائة للبلدان النامية و ١٠ في المائة للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول. ويهدف صندوق التضامن الرقمي إلى استخدام آليات التمويل المبتكرة بالاستناد إلى مبدأ تخصيص ١ في المائة الذي ينص على أن لأي مؤسسة عامة أو شركة خاصة راغبة في الإسهام في تضييق الفجوة الرقمية أن تتبرع بما مقداره ١ في المائة من قيمة العطاءات ذات الصلة بتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات التي ينص عليها العقد.

٨٥- وسوف يواصل صندوق التضامن الرقمي، خلال الفترة من ٢٠٠٧ إلى ٢٠٠٨ النهوض بمبدأ ال ١ في المائة على المستويين الوطني والمحلي ومن المقرر أن ينعقد مؤتمر دولي معني بالتضامن الرقمي خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٧. ويهدف صندوق التضامن الرقمي كذلك إلى الزيادة في عدد الأعضاء المؤسسين له على أن يكون التمثيل فيه على قدم المساواة بين الحكومات الوطنية والسلطات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية.

٨٦- وما فتئ صندوق التضامن الرقمي منذ إنشائه يقوم، على المستوى التشغيلي، بتنفيذ مشاريع رائدة في أفريقيا وآسيا. وقد تولى الصندوق، في باندا أتشه بإندونيسيا، تمويل إعادة بناء إدارة الإعلام للسلطة المحلية. وهناك مشاريع أخرى عاملة في كل من بوروندي وبوركينا فاسو في ميدان الصحة الإلكترونية والتعلم الإلكتروني. ويُخطط صندوق التضامن الرقمي للتوسع في المشاريع الرائدة لكي تشمل بلداناً في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وآسيا ومنطقة دول الكومنولث المستقلة. وفي أفريقيا، يسعى صندوق التضامن الرقمي لتنفيذ أفضل ممارساته الناجحة التي استفادها من بوروندي ومن بوركينا فاسو في أماكن أخرى.

### عملية قياس مجتمع المعلومات

٨٧- وتحقق تقدّم هائل على صعيد قياس مجتمع المعلومات، طبقاً لما تُنادي به خطة عمل جنيف<sup>(٣٢)</sup> وبرنامج عمل تونس للقمة العالمية لمجتمع المعلومات<sup>(٣٣)</sup>. وقد انطلقت الشراكة الخاصة بقياس تسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية أثناء المؤتمر الحادي عشر المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٤<sup>(٣٤)</sup>. ومن بين الشركاء الحاليين الاتحاد الدولي للاتصالات ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومعهد الإحصاء التابع لليونسكو، واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة وهي اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، وقوة العمل المكرسة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات/التحالف العالمي لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والتنمية، والمكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية. وقد قامت الشراكة باستحداث مجموعة أساسية من المؤشرات في مجالات أربعة هي: الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والوصول إلى هذه التكنولوجيا، الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في الأسر المعيشية، واستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأعمال التجارية، وقطاع

(٣٢) الفقرة ٢٨.

(٣٣) الفقرات ١١٢-١٢٠.

(٣٤) تُتاح معلومات إضافية عن الشراكة في الموقع <http://measuring-ict.unctad.org>.

تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات والتجارة في سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتصلح هذه المبادئ التوجيهية كأساس لأنشطة بناء القدرات الحالية التي تضطلع بها معاهد الإحصاء الوطنية والوزارات ذات الصلة بالموضوع ومجتمع الإحصاء عموماً. وهناك هدف رئيسي تتوخاه الشراكة ألا وهو تعزيز قدرات المنظمات الإحصائية الوطنية في البلدان النامية وخلق الكفاءات لتطوير برامج التجميع الإحصائي للبرامج المتعلقة بمجتمع المعلومات، بالاستناد إلى مؤشرات دولية متفق عليها. ومنذ التمام القمة العالمية لمجتمع المعلومات في تونس عقدت حلقات العمل المتعلقة بمؤشرات تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات في كل من آسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية وغرب آسيا وأفريقيا فضلاً عن عدد من حلقات العمل الوطنية. وتسعى الشراكة أيضاً إلى استحداث قاعدة بيانات عملية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل إتاحتها مباشرة.

٨٨- والتعاون على أساس الشراكة يُشكل أيضاً الأساس لجمع بيانات متسقة تتعلق بإحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على المستوى الدولي. وقد أقرت اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة في شباط/فبراير ٢٠٠٧ القائمة الأساسية لمؤشرات الشراكة وقد شجع ذلك البلدان على استخدام هذه القائمة الأساسية بالمؤشرات في برامجها لجمع البيانات. وسلّمت اللجنة أيضاً بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مجال آخذ في التطور السريع وشجعت الجهات الشريكة على مواصلة العمل من أجل تحسين وتحديث قائمة المؤشرات خاصة من أجل قياس استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مجال التعليم وفي مجال الحكومة ومساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والحوافز التي تواجه استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وهذه المؤشرات الإضافية ستكون لها أهمية خاصة بالنسبة لقياس أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات، التي تُركّز على ربط المدارس والحكومة والمؤسسات العامة الأخرى. وشجعت اللجنة الإحصائية التابعة للأمم المتحدة الأطراف في الشراكة على مساعدة البلدان في جهودها الرامية إلى بناء قدراتها في مجال جمع البيانات الخاصة بمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٨٩- وفي الأثناء هناك عدد من الأرقام القياسية المركبة المختلفة التي استُحدثت لتعقب تطور تكنولوجيات المعلومات والاتصالات ولقياس مدى الفجوة الرقمية في أبعادها المحلية والدولية على حد سواء. وتشمل هذه المؤشرات مؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات<sup>(٣٥)</sup> ومؤشر الفرصة الرقمية<sup>(٣٦)</sup> ومؤشر فرصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات<sup>(٣٧)</sup>. وبالنظر إلى أوجه الشبه ما بين المؤشرين الأولين اتفق الأونكتاد والاتحاد الدولي للاتصالات أثناء المرحلة الثانية من القمة العالمية لمجتمع المعلومات على التعاون فيما يبذلانه من جهود لقياس مبلغ الفجوة الرقمية ولتتبع التقدم العالمي في استخدام تكنولوجيات الاتصالات والمعلومات لأغراض التنمية. وقامت المنظمتان كلتاهما بوضع مؤشر فرصة رقمية، وهو مؤشر مركب يخص تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بدأ العمل به حين نشر تقرير مجتمع المعلومات العالمي في حزيران/يونيه ٢٠٠٦. ويتتبع مؤشر الفرصة الرقمية التقدم المحرز في تطوير الهياكل الأساسية ويضع علامات للتقدم صوب أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات وبناء

(٣٥) الهوة الرقمية: مؤشر نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الأونكتاد ٢٠٠٣، ٢٠٠٤، ٢٠٠٥).

(٣٦) <http://www.itu.int/doi>

(٣٧) [http://www.orbicom.uqam.ca/projects/ddi2005/index\\_ict\\_opp.pdf](http://www.orbicom.uqam.ca/projects/ddi2005/index_ict_opp.pdf)

مجتمع للمعلومات. ويُعتبر مؤشر الفرصة الرقمية أداة مهمة لتقييم أداء تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولوضع معايير في هذا الصدد ويتم تحديثه سنوياً. وهناك مؤشر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أقرته القمة العالمية لمجتمع المعلومات ألا وهو مؤشر فرصة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي انطلق أثناء مرحلة تونس وتم تحديثه في شباط/فبراير ٢٠٠٧. وهذا المؤشر نتاج دمج لمؤشر الوصول الرقمي الذي وضعه الاتحاد الدولي للاتصالات والإطار المفاهيمي لرصد الفجوة الرقمية/Infostate الذي وضعته مؤسسة Orbicom. ويُركز مؤشر الفرصة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الربط بين تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وقدرات المستعمل. كما يتضمن تقرير عام ٢٠٠٥ عن رصد الهوة الرقمية فصلاً مكرساً للمرأة في مجتمع المعلومات يورد تحليلاً كمياً وكيفياً شاملاً لمعدلات واتجاهات وصول المرأة على الصعيد العالمي إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عملاً بالتوصية الواردة في خطة العمل التي وضعتها القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وسيتم في مرحلة لاحقة استحداث مؤشرات لقياس الأبعاد المتعلقة بالجنسين لمجتمع المعارف بما في ذلك الهوة الرقمية.

٩٠ - بالرغم من أن الشراكة المتعلقة بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية ومبادرات أخرى لتحسين توافر المؤشرات الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد حققت تقدماً لا يستهان به هناك مجال من شأنه أن يتطلب إيلاء المزيد من الاهتمام ألا وهو المؤشرات المتعلقة بقياس أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات. وعلى حين تغطي المؤشرات الأساسية مجالات مهمة مثل الوصول الفردي ووصول الأسر المعيشية ودوائر الأعمال التجارية إلى تكنولوجيات المعلومات والاتصالات فإن العديد من أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات ركزت على ربط المدارس والحكومة وغيرهما من المؤسسات العامة. ويلزم بذل جهود من أجل العمل مع الحكومات على تطوير مؤشرات لتعقب ذلك بغية رصد التقدم صوب تحقيق أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات.

### ثالثاً - إجراءات لمزيد التنفيذ

٩١ - قد ترغب اللجنة المعنية بالعلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في أن تضع في الحسبان النتائج والاستنتاجات والتوصيات المتعلقة بخطة العمل واجتماعات تيسير المواضيع الرئيسية<sup>(٣٨)</sup> في تصميم برنامج متعدد السنوات واقترح إجراءات ملموسة تم مختلف الجهات الفاعلة يُضطلع بها على أساس الأولوية.

٩٢ - والفريق التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية الذي اجتمع في مدينة باريس في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ خلص إلى نتائج من بينها ما يلي:

(أ) أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكنها، بوصفها أرضية للتكنولوجيا وأداة تمكن من تحقيق التنمية، أن تقدم مساهمة مهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. بيد أن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تعامل، في بعض الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية، على أنها قطاع نمو وتصدير جديد ليس إلا. ولتفجير الطاقات الكامنة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية البشرية والاجتماعية يجب أن تكون الاستراتيجيات المتعلقة بتكنولوجيات المعلومات والاتصالات مدججة كلياً وفي مرحلة مبكرة في الخطط الإنمائية الوطنية واستراتيجيات الحد من الفقر وغير ذلك من الأطر الإنمائية. ولذلك ينبغي أن يعاد النظر في

الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية لكفالة تأثير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات تأثيراً إيجابياً في كافة مقومات التنمية الوطنية ولا سيما تسهيل تنفيذ السياسات والإجراءات الهادفة إلى التقليل من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز التنمية البشرية على العموم.

(ب) وتبين التجارب أن البلدان التي اعتمدت ونفذت استراتيجيات إلكترونية شمولية وقائمة على أساس إشراك القاعدة والتي تتصف بتوافقها مع الاستراتيجيات الوطنية عموماً هي الأكثر احتمالاً أن تجني الفوائد من وراء تكنولوجيات المعلومات والاتصالات. كما هيأت هذه البلدان السياسات التمكينية والبيئات التنظيمية التي تنشّط المنافسة وروح المبادرة والتجارة والاستثمار وخلق فرص العمالة والنمو<sup>(٣٩)</sup>. ونجاح أي مبادرة في مجال السياسة العامة قائمة على أساس الاستخدام الكثيف لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات يعتمد على مشاركة كافة المواطنين أثناء عمليات الصياغة والتنفيذ واتخاذ القرارات. كما تعتبر المحاسبة والشفافية من العوامل الحاسمة خاصة فيما يتعلق باختيار المرافق الأساسية التكنولوجية التي سيستخدمها مجتمع محلي بعينه حتى تكون التكنولوجيا المختارة مستجيبة على النحو الملائم لاحتياجات المجتمع المحلي ولمصلحه. وينبغي لما يرسم من السياسات العامة ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أن يجسد الالتزام بالتنمية على مستوى المجتمع المحلي وعلى صعيد المجموعات التي لم تستفد بعد من مجتمع المعلومات. وتعتبر مشاريع الحكومة الإلكترونية سبيلاً فعالاً لأداء الخدمات العامة على نحو أكثر كفاءة وشفافية ومكافحة الفساد وزيادة الشفافية والمساءلة الاجتماعية. وبالنسبة للعديد من الأشخاص في المناطق المتخلفة، يعتبر الوصول إلى الخدمات العامة كاستصدار الوثائق بطريقة إلكترونية أو الانخراط في الضمان الاجتماعي الخطوة الأولى نحو الاندماج الاجتماعي والشمولية الرقمية.

(ج) ومما له أهمية حاسمة مماثلة في بناء مجتمع المعلومات أيضاً المساهمة التي تقدمها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات "الأقدم" كالإذاعة والتلفزيون. إذ إن الإذاعة مكنت العديد من المجتمعات المحلية المعزولة أو الريفية فسمحت للأفراد فيها، وخاصة للنسوة، بإسماع أصواتهم والمشاركة في الحياة السياسية والحصول على المعارف والمعلومات<sup>(٤٠)</sup>. والنهج المبتكرة في سبيلها إلى تحقيق أقصى قدر من تأثير شتى التكنولوجيات من خلال التوليف بينها. ولذلك سيتطلب سد الفجوة الرقمية جهوداً لتحقيق توزيع أكثر كفاءة للفوائد المتولدة عن تكنولوجيات المعلومات الجديدة والقديمة.

(د) ومن أهم القضايا المتعلقة بتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية ما يتمثل في حشد الموارد. إذ إن العديد من البلدان النامية بينت أن القيود المالية والقيود المفروضة على الموارد البشرية تشكل عقبات في وجه بناء مجتمع المعلومات خاصة في أفريقيا. ودعا الفريق إلى قيام تحالف عالمي للموارد المالية والبشرية من شأنه أن يتخذ شكل التعاون فيما بين الشركات في البلدان المتقدمة والبلدان النامية على حد سواء وشراكات فيما بين الحكومات والهيئات المتعددة الأطراف والمؤسسات المالية وغيرها من المنظمات الدولية.

#### رابعاً - التوصيات

٩٣- بالنظر إلى ما تحقق من تقدم حتى الآن يمكن للجنة أن تنظر في تقديم التوصيات التالية إلى:

(٣٩) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠١).

(٤٠) اليونيسكو (٢٠٠٦).

## الحكومات الوطنية:

- القيام بصورة منتظمة، باستعراض وتحديث استراتيجياتها الإلكترونية الوطنية وكفالة تأثير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تأثيراً إيجابياً في جميع مقومات التنمية الوطنية، وخاصة في تيسير تنفيذ السياسات والإجراءات الهادفة إلى التقليل من الفوارق الاجتماعية والاقتصادية وتعزيز التنمية البشرية على العموم.
- ضمان قيام نهج أصحاب المصلحة فيه متعددون ويشرك القطاع الشعبي في تصميم وتنفيذ وتقييم سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات آخذاً بعين الاعتبار احتياجات وتطلعات جميع المجموعات في المجتمع، بما في ذلك المجتمعات المحلية لفقراء الريف والمحرومين.
- كفالة اشتغال الاستراتيجيات الإلكترونية الوطنية على أهداف قابلة للقياس وتفاصيل ذات صلة بالميزانية فضلاً عن آليات للتقييم والتقدير.

## المنظمات الدولية:

- توفير الدعم للبلدان النامية في جهودها الرامية إلى الانخراط في تصميم واستعراض استراتيجيات إلكترونية قائمة على أساس التشاور والمشاركة وذلك بالتعاون عن كثب مع اللجان الإقليمية وغيرها من الشركاء في التنمية.
- مواصلة الجهود الحالية الرامية إلى قياس مجتمع المعلومات بغية استحداث المؤشرات المناسبة الممكن أن تطبق أثناء استعراض منتصف المدة والاستعراض الطويل الأجل لتنفيذ حصيلة القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيد الوطني والإقليمية والدولية. والاستمرار، في هذا الصدد، في التعاون بين مختلف كيانات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الدولية كالاتحاد الدولي للاتصالات واللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة والأونكتاد وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي واليونسكو وكذلك البنك الدولي.
- وتُشجع الكيانات التابعة للأمم المتحدة المنوطة بمهمة تيسير خطط عمل بعينه على مواصلة المشاورات المنتظمة من أجل استعراض التقدم المحرز في مجال الوصول والدروس المستفادة ومقاسمة الغير الأمثلة على الممارسات الحسنة. وينبغي أن يشترك في هذه المشاورات جميع أصحاب المصلحة وأن تكون الغاية منها تيسير تبادل المعلومات وخلق المعارف وتقاسم أفضل الممارسات ومناقشة الدروس المستفادة وبناء شراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين وبين القطاعين العام والخاص. وينبغي بذل جهود خاصة لتيسير مشاركة المجتمع المدني، وخاصة المشاركين من البلدان النامية.
- وتشجع أمانة فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات وأمانة اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على التعاون الوثيق في عملية المتابعة وتقصي السبل المبتكرة للتعاون بما في ذلك التعاون عن طريق تبادل المعلومات حول العمل المتعلق بالتنفيذ الذي تقوم به الوكالات والبرامج التابعة للأمم المتحدة والمناقشات المتصلة بالسياسات العامة والاجتماعات التي تعقدها أفرقة الخبراء والأفرق العاملة بصورة مباشرة.

## المراجع

بالإضافة إلى المساهمات المقدمة من أفراد الفريق التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تم الاعتماد على المنشورات التالي ذكرها في إعداد هذا التقرير:

Huyer, Sophia, Nancy Hafkin, Heidi Ertl, and Heather Dryburgh. 2005. Women in the information society. In G. Sciadis, ed., *From the digital divide to digital opportunities: Measuring infostates for development*. Montreal: Orbicom

الاتحاد الدولي للاتصالات/الأونكتاد (٢٠٠٦) تقرير القمة العالمية لمجتمع المعلومات ٢٠٠٦.

فرقة عمل مشروع الألفية المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار (٢٠٠٥). الابتكار: تطبيق المعارف في مجال التنمية (لندن: إيرثسكان).

الأونكتاد (٢٠٠٦ أ) الفجوة الرقمية: مؤشرات تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (جنيف: الأونكتاد).

الأونكتاد (٢٠٠٦ ب). تقرير القمة العالمية لمجتمع المعلومات: المنظور الإنمائي (جنيف: الأونكتاد)، منشورات الأمم المتحدة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (٢٠٠١). تقرير التنمية البشرية (نيويورك: برنامج الأمم المتحدة الإنمائي).

اليونسكو (٢٠٠٦). *Towards Knowledge Societies* (Paris: UNESCO).

البنك العالمي (٢٠٠٦). تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية (٢٠٠٦): الاتجاهات والسياسات العالمية.

-----